عدنان عبد الرزاق
مها بسطامي

تَوازُن الرُّعب

العراق والكيان الصهيوني عام 1990



الكيان الصهيوني
والتحدّي الإستراتيجي العراقي

د. عدنان عبد الرازق

كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢

واجهت اسرائيل في الثمانينات أفضل الاعوام وأنسب الظروف منذ نشأتها؛ حيث ان اتفاقيتي كامب ديفيد أزاحتا من أمامها عنصراً أساسياً في التحالفات العسكرية العربية ضدها. فمنذ الاتفاقية في العام ١٩٧٩، ومصر تعلن، باستمرار، ان السلام مع اسرائيل هو هدف استراتيجي بعيد المدى. وبناء عليه، تعمل مصر جاهدة لتثبيته ولتوسيع حلقته لتضمّ أعضاء جدداً من الدول العربية. بالاضافة الى ذلك، لقد عملت الحرب العراقية ـ الايرانية، في الثمانينات، على ازاحة عنصر أساسي آخر من التحالفات العسكرية العربية ضد اسرائيل. فانشغال العراق في حربها مع ايران والتزام مصر بمعاهدة الصلح مع اسرائيل تركت اسرائيل في وضع من حرية العمل والحركة لم يسبق له مثيل منذ نشأتها في العام ١٩٤٨، واعطت الحكومات الاسرائيلية المتتالية الظروف المهيّأة للانتهازية وانعدام الردع العربي.

ففي هذه الظروف سنحت الفرصة لاسرائيل لأن تُعيق مسيرة السلام، ولأن يشدّد جيشها قبضته العسكرية على الاراضي الفلسطينية، والسورية، المحتلة؛ ومن ثمّ أعطيت الفرصة لشنّ حرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، في العام ١٩٨٢؛ وكل ذلك بانعدام أي امكانية ردع أو تحرّك عربي مضاد. بالاضافة الى ذلك، قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب، وتعطيل، المفاعل النووي العراقي «اوزيراك»، في العام ١٩٨١، ممّا أدّى الى تأجيل بناء طاقة نووية عربية في المنطقة. لقد رافق هذه الحرية من التحرّك والعبث العسكري ـ السياسي تخفيض ملموس في الميزانية العسكرية التي لم تحلم به القيادة الاسرائيلية منذ عهد بعيد[١].

مع انتهاء الثمانينات وبالذات مع انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية في العام ١٩٨٨، بدأت الصورة الاستراتيجية تتغيّر، وبدأت اسرائيل تواجه وضعاً جديداً، اختلف، نوعياً وكمياً، عن الثمانينات، بعيداً من حرية الحركة التي ميّزتها. وباتت اسرائيل تشعر بضرورة اعادة النظر في تسلّحها العسكري وفي التوازن الاستراتيجي بينها وبين الجيوش العربية المحيطة والمعنيّة بالصراع معها، وكذلك نشطت في البحث عن الاجوبة المناسبة للوضع الجديد الذي صوّرته بأنه تغيّر نوعي وخطر بالقدرات العسكرية العربية[٢]. ذكر تقرير سرّي للمخابرات المركزية الاميركية (C.I.A.) في نهاية العام ١٩٨٦ ان كميات الاسلحة التي تتزوّد بها الجيوش العربية والنظم العسكرية المكمّلة لهذا التسلّح، وتحسين قدرة هذه الجيوش على استعمال الاسلحة المتطوّرة، قد تعمل، تدريجياً، وحتى نهاية الثمانينات، على تقليص التفوّق النوعي للجيش الاسرائيلي[٣].

ان الحديث الاسرائيلي، والاميركي جزئياً، عن الحاجة الى اعادة النظر في تسلّح اسرائيل، وفي استراتيجيتها العسكرية، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، نابع من، ومبنيّ على، تقويم اسرائيل لثلاثة تطوّرات مركزية ومميّزة للوضع العسكري في المنطقة.

اولاً: ترى اسرائيل ان التزايد في اقتناء، وتطوير العرب لأسلحة الدمار غير التقليدية تعمل على بناء توازن جديد في الرعب المتبادل، وعلى ابطال فاعلية نظرية الردع النووي الاسرائيلي.

ثانياً: ان كمية الاسلحة، ونوعها، وحجم الجيوش المحيطة، وامكانية التعاون بينها، قد تؤدي الى الغاء التفوّق الاسرائيلي النوعي ـ البشري والاستراتيجي.

ثالثاً: لقد استطاع العرب تزويد جيوشهم بأسلحة متطوّرة، ودقيقة، وبعيدة المدى، بحيث اصبحت فعّالة في تكوين خطر على المراكز السكّانية والمؤخرة الاستراتيجية لاسرائيل.

ولقد اصبح هذا التحليل الاسرائيلي، في بداية التسعينات، اكثر تركيزاً وحصراً في الجبهة العراقية، التي برزت، منذ انتهاء حربها مع ايران، في اعطاء صورة لقفزة نوعية في كمّية، ونوعية، تسلّحها، خصوصاً في اقتنائها وتطويرها لأسلحة الدمار غير التقليدية. وقبل الخوض بالتقويم الاسرائيلي لفاعلية القدرات العسكرية العراقية وتهديدها للاستراتيجية الاسرائيلية ذات الابعاد الثلاثة المذكورة، يجدر بنا ان نتناول باقتضاب المصلحة الاسرائيلية في استمرار الحرب بين العراق وايران.

ان انشغال العراق في حربه مع ايران خلال الثمانينات كان ذا فائدة كبيرة لاسرائيل، ولجيشها. وكان القادة الاسرائيليون والمسؤولون عن الخطط الأمنية الاسرائيلية يودّون لو تستمر تلك الحرب الى ما شاء الله. واذا ما قُدِّر لها ان تنتهي، لكان الاسرائيليون يأملون في ان ينهك العراق وتستنزف قدراته، بحيث لا يتمكّن من الاشتراك مع دول المنطقة في صراع مع اسرائيل في المستقبل المنظور. ففي تقرير للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست حول الاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية، وهو الأول من نوعه وذو قيمة استراتيجية، أقرّت اللجنة، في منتصف العام ١٩٨٨، بأن الحرب العراقية ـ الايرانية قد خلقت ظروفاً استراتيجية عسكرية وسياسية لصالح اسرائيل فريدة من نوعها، وقد لا تتكرّر هذه الظروف في المستقبل(٤). وفي حلقة دراسية حول الحرب العراقية ـ الايرانية، نظّمها مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، ودامت ثلاثة أيام، كان هناك توافق في الرأي للحاضرين، ومعظمهم من كبار الضباط المتقاعدين، على أن استمرار الحرب، من وجهة النظر الاسرائيلية، هو البديل الأفضل والمفضل. وقيل ان تلك الحرب قلّلت امكانية وقوع حرب ضد اسرائيل، ومكّنت الجيش الاسرائيلي من تخفيض ميزانيته السنوية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وذلك على امتداد سنين عدّة(٥). هذا وقد احتلت فرضية استمرار الحرب المذكورة مكانة دائمة ومهمّة بين الفرضيات المركزية التي كانت تطرحها رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي في تقريرها السنوي لطلب الميزانية السنوية، ولتخطيط استراتيجية التسلّح المطلوبة.

المنعطف الاستراتيجي

عندما تأكد، في صيف العام ١٩٨٨، ان الحرب العراقية ـ الايرانية كما أرادتها اسرائيل قد انتهت، وان وقف اطلاق النار أصبح ثابتاً، كتب المعلّق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف ان

لانهاء الحرب أبعاداً مباشرة على الاستراتيجية الاسرائيلية، وان الوضع الجديد قد فرض على اسرائيل ان تعيد النظر في تقويمها للوضع، الذي يشير الى امكانية حدوث منعطف عسكري هامّ في المنطقة. وذكر، أيضاً، ان انهاء الحرب سيفتح صفحة جديدة في المنطقة، حيث سيتسبب في ايجاد طاقات عسكرية فائضة يمكن ان تتحوّل ضد اسرائيل. وأضاف ان اعادة النظر الاسرائيلية في هذا الواقع الجديد يجب ان تبدأ بتقويم مخابراتي شامل لنوايا العراق وتوجّهاته في المستقبل المنظور[٦]. وخلال حلقة الدراسة للحرب العراقية ـ الايرانية في معهد يافيه المذكورة آنفاً، طرحت آراء عديدة حول توجّهات العراق فيما لو انتهت الحرب، وقيل ان لايقاف الحرب دون انهاك العراق ثلاثة أبعاد، هي: أولاً، تفرغ كميات هائلة من الاسلحة ووسائل الدمار لدى العراق؛ وثانياً، ابطال فوائد استمرار الحرب ومردودها على الاستراتيجية الاسرائيلية؛ وثالثاً، زيادة احتمال تجديد الجبهة الشرقية ضد اسرائيل. كما ذكر ان العراق سيصبح قادراً على ارسال ستة الى ثماني فرق الى الجبهة الشرقية، وانه اصبح ذا خبرة، وتجربة، هامتين في مجال نقل قوات عسكرية كبيرة، وكذلك في مجال استعمال سلاح الطيران والصواريخ والسلاح الكيميائي.

لم تكتمل سنة على انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية حتى بدأت اسرائيل وخبراؤها العسكريون بالتحذير من القوة العسكرية العراقية المتزايدة، ومن امكانية توجّه العراق غرباً في نواياه العسكرية والسياسية. وفي صيف العام ١٩٨٩، كتب زئيف شيف سائلاً عن نوايا العراق العسكرية تجاه اسرائيل، وقال انه، بخلاف التقويم الاسرائيلي السابق، القائل انه سوف يمضي وقت طويل قبل ان يطوي العراق صفحة حربه مع ايران ونتائجها السلبية، فقد اتضح، مؤخراً، ان بضعة شهور انقضت منذ وقف اطلاق النار كانت كافية ليعيد العراق قوته الذاتية وليبدأ بتطوّر عسكري سريع. وأضاف شيف ان على اسرائيل تقويم الوضع بناء على الحقائق الميدانية، وعليها ان تأخذ بالحسبان ان العراق يطوّر قدرة عسكرية هائلة. وردّد شيف حديثاً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية السابق، الجنرال ساغي، حيث قال انه مع انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية سيصبح العراق دولة عظمى في المنطقة. وذكر المعلّق العسكري ان العراق استطاع ان يبني مصانع عسكرية متطوّرة، تنتج الصواريخ، وتقوم بتحسينات جذرية لأسلحة مستوردة متعدّدة. ويقوم العراق، أيضاً، بتحسين أداء وفاعلية الاسلحة النووية والالكترونية المتطوّرة اصلاً؛ وان لكل هذا تأثيراً استراتيجياً هاماً في السياسة العسكرية[٧].

منذ بداية العام ١٩٩٠، بدأت تتصاعد الاصوات والتحليلات الاسرائيلية المحذّرة، والمنذرة، من التطوّرات العسكرية العراقية، ومن التصاعد في التسلّح المتطوّر وأسلحة الدمار غير التقليدية. ففي بداية شباط (فبراير)، صرّح مسؤول كبير في المخابرات العسكرية بأن اسرائيل أخطأت بتقويمها للخط العسكري العراقي. وأشار الى ان انهماك العراق بتطوير صواريخ بعيدة المدى وتقاربه العسكري مع الاردن، وخصوصاً في مجال الطيران، يؤكد ان العراق ينفق الكثير من موارده على بناء قوة عسكرية تهدف التهديد المباشر لاسرائيل. وأضاف المسؤول العسكري، انه من الممكن ان تكون نيّة العراق بناء قوة عسكرية تردع اسرائيل من أي محاولة لضرب مفاعله النووي ومصانع الصواريخ والأسلحة المتطوّرة[٨]. امّا بخصوص التقارب العراقي ـ الاردني في المجال العسكري، فقد أكد وزير الدفاع آنذاك، اسحق رابين، للجنة الخارجية التابعة للكنيست ان اسرائيل «سوف لا تنظر بارتياح الى وجود جيش عراقي في الاردن»[٩]. وكتب مدير معهد السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة الاميركية، دور غولد، في صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، ان العراق قد تقدّم وتطوّر،

مؤخراً، في ثلاثة مجالات كانت عائقاً أمام اشتباكه العسكري المباشر مع اسرائيل. فالعلاقات الاستراتيجية الجديدة مع الاردن تمنح العراق بوّابة مباشرة على اسرائيل، وتعطيه غطاء جوياً كان دائماً عائقاً أمام الطيران العراقي، بالاضافة الى كون العراق قادراً على نقل قوات كبيرة، وبشكل سريع، الى خارج الاراضي العراقية، الأمر الذي لم يكن متوفّراً قبل حربه مع ايران(١٠).

وفي أعقاب تصريح الرئيس العراقي، صدام حسين، في نهاية آذار (مارس) ١٩٩٠، بأن العراق سوف يحرق نصف اسرائيل اذا ما أقدمت هذه على ضرب العراق جواً، علّق زئيف شيف بأن اسرائيل تركز على موضوعين هامّين متعلّقين بالتهديد العراقي. الأول موضوع تطوير العراق للسلاح النووي، الأمر الذي بات معروفاً لدى اسرائيل وانتشر مؤخراً بعد القبض على كبسولات كهربائية من صنع الولايات المتحدة الاميركية مهربة الى العراق، وهي مناسبة لاطلاق سلاح نووي؛ والثاني، عملية نشر بطاريات صواريخ أرض ـ أرض عراقية قرب الحدود مع الاردن. وذكر شيف انه ليس من المعروف اذا ما كانت هذه الصواريخ تحمل قذائف كيميائية، ولكن على أية حال تنظر اسرائيل بقلق الى هذا الأمر، وقد ناقشت الموضوع مع الادارة الاميركية لرسم خطة عسكرية ـ سياسية مشتركة للردّ على هذا التصرّف العراقي. وأضاف انه من المعتقد بأن الخطوة العراقية هذه ستتبعها خطوات أخرى، خصوصاً ان العراق بحاجة الى تأمين غطاء جوي لهذه الصواريخ. ولخّص شيف الوضع بأنه خطر، ويشير الى انهماك عراقي عسكري متزايد في جبهته الغربية الموجّهة ضد اسرائيل. وأبدى شيف اعتقاده بأن نشر الصواريخ العراقية غرباً هو تلميح لاسرائيل، هدفه ردعها من محاولة ضرب صناعاته المتطوّرة.

كل هذه التطوّرات في الفهم الاسرائيلي للوضع العراقي يشير الى ان اسرائيل بدأت تركّز اهتمامها العسكري الاستراتيجي على العراق والتطوّرات العسكرية فيه. وكما ذكرنا في المقدمة، فان الفهم الاسرائيلي تركّز على ثلاثة ثوابت عسكرية استراتيجية تشعر بأن العراق بدأ يتخطّاها، وراح يهدّد فعالية اسرائيل، ومن ثمّ يزعزع تفوّقها الاستراتيجي العسكري في المنطقة. وفي ما يلي الثوابت الثلاثة، ونظرة اسرائيل الى تهديدها من قِبَل العراق.

١ ـ الردع النووي الاسرائيلي كاستراتيجية عليا

منذ نهاية الستينات، وخصوصاً في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي فهم منها اسرائيلياً انها اختراق وزعزعة لاستراتيجيتها العسكرية التي كانت مبنية على الردع بالأسلحة التقليدية وبالضربات المسبقة الواقية، بدأت تتحوّل الاستراتيجية الاسرائيلية، وبشكل ملموس، الى استراتيجية الردع النووي كمتغيّر أساسي ومضمون للجم وتحجيم القوى العسكرية العربية. وقد كُتب الكثير عن هذه الاستراتيجية، يمكن تلخيصه في ما يلي.

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس ان اسرائيل تمتلك مخزوناً كبيراً من السلاح النووي. وعليه، يتوجّب على الذين يريدون افتعال حرب معها ان يدركوا خطورة عملهم، وان أي محاولة لاحداث «هولوكوست» في اسرائيل سوف ينقلب دماراً كاملاً ضد المعتدين. أي ان القدرة النووية يجب ان تردع أي هجوم عربي، سواء أكان الهجوم تقليدياً أو غير تقليدي.

وصف البروفيسور الخبير في التسلّح النووي في الشرق الاوسط، يائير عبرون، العلاقات النووية العربية والاسرائيلية بأنها شبكة علاقات غير رسمية ذات شروط مكتومة، وفهم صامت. ان هذه العلاقات مبنيّة على قبول الدول العربية، وتعايشها مع القدرات النووية العسكرية الاسرائيلية؛

وان هذه الاسلحة يمكن ان تستعمل في ظروف متطرّفة جداً، وذلك عندما تشعر اسرائيل بالخطر على وجودها، وليس في الظروف العادية. وأضاف عبرون ان هذا الفهم العربي للردع الاسرائيلي ليس خياراً بل ناتجاً عن التفوّق التكنولوجي الاسرائيلي الذي لم يستطع العرب الوصول اليه، وكذلك هنالك فهم دولي لوضع اسرائيل، مبنيّ على التفهّم لتجربة «الهولوكوست» اليهودية واحتياجات اسرائيل لردع أي محاولة عربية لمسّ كيانها[١١].

وكتب دان مرغليت ان قوة اسرائيل النووية هي «انعكاس للصهيونية العقلانية»، حيث ان «الملجأ الآمن لليهود» هو اعتماد «قصاص هيروشيما» (القنبلة الذرية) ردّاً على التهديد ومنع تدمير طرف واحد، هو اسرائيل[١٢].

هنالك، أيضاً، كتابات تفيد بأن التسلّح النووي الاسرائيلي لا يقتصر على الحاجة الى الردع في حالات قصوى تهدّد اسرائيل، بل ان لهذا التسلّح أهدافاً تكتيكية لتحقيق نصر عسكري في معارك تقليدية غير مهدّدة للكيان. كتبت مجلة التايم انه خلال حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بين اسرائيل من جهة، ومصر وسوريا من جهة أخرى، وبالتحديد بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٩، اقترح وزير الدفاع آنذاك، موشي دايان، على رئيسة الوزراء، غولده مائير، تجهيز عدّة صواريخ أو طائرات تحمل قذائف نووية، وذلك لاشعال الضوء الاحمر لمصر وسوريا. وكتب افنير ريفف في «هآرتس» ان الرئيس أنور السادات ارتكز على فرضية امكانية استعمال اسرائيل للسلاح النووي عندما اعتمد استراتيجية عسكرية محدودة في حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وكذلك عندما قرّر الذهاب الى القدس لعقد صلح معها[١٣]. وكتب المعلّق عوزي بنزيمان، ان حقائق ووقائع عدة تشير الى ان اسرائيل تنوي استعمال سلاحها النووي لانجاز تفوّق تكتيكي في حرب تقليدية، وليس فقط لأهداف استراتيجية لحماية كيانها. وأضاف ان المعلومات المتوفّرة الآن حول الاسلحة النووية الاسرائيلية تشير الى ان اسرائيل تمتلك، وتطوّر، أسلحة نووية تكتيكية، ليس هدفها الردع الاستراتيجي، بل يمكن استعمالها تكتيكياً، وبشكل محصور، وفي جبهات معيّنة وعند الحاجة[١٤].

هناك مؤشرات كثيرة تؤكد ان اسرائيل بدأت، منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية، تعتقد بأن العراق بدأ يتخطّى نظرية الردع الاسرائيلية، وانه «خرج» على «التفهّم العربي الصامت» بقبول عدم التوازن في الردع النووي لصالح اسرائيل. ويعتقد الاسرائيليون بأن العراق يمتلك التكنولوجيا والعلم الكافيين لانتاج وتصنيع السلاح النووي.

ذكر المعلّق عوزي بنزيمان، في المقالة المشار اليها آنفاً، ان العراق جاهد في بناء شبكة علمية كاملة لانتاج السلاح النووي الشبيه بذلك الذي انتجته الولايات المتحدة الاميركية خلال الحرب العالمية الثانية. واستشهد بنزيمان بأقوال خبراء اميركيين (طريقة اسرائيلية للالتفاف حول الرقابة العسكرية)، انه عندما ضربت اسرائيل المفاعل الذري العراقي في العام ١٩٨١، كان العراق آنذاك بحاجة الى خمس الى عشر سنوات لانتاج قنبلة ذرية. واستشهد كذلك بتحليل للبروفيسور الاسرائيلي افنير كوهين، الذي قال، مؤخراً، ان العراق يقترب من صنع القنبلة الذرية أكثر ممّا يتوقعه الاسرائيليون. وأضاف بنيامين ان الاخطر من ذلك كله ان العراق يمتلك قدرات الاطلاق والقصف التي قد تصل كل بقعة في اسرائيل، وان الصواريخ العراقية، اذا ما حملت رؤوساً فتّاكة كيميائية، فهي كافية لتعدم النوم من عيون الاسرائيليين.

أمّا زئيف شيف، فقد رأى ان تهديدات الرئيس صدام حسين، في نيسان (ابريل) ١٩٩٠،

ضد اسرائيل ومواقعها المدنية تشير بالأخص الى التغيّر الاستراتيجي البطيء الذي كان مستتباً في الشرق الاوسط. فهناك تغيّر ملحوظ في ميزان الردع المتبادل، الناتج عن تراكم وتزايد في نظم القذف والارسال المتطورة لوسائل التدمير الشامل. فلقد طالت الذراع العراقية والعربية وأصبحت قادرة على انزال الضربات القاسية بالمؤخرة الاسرائيلية. وضمن هذه القدرة ادخال طائرات بعيدة المدى في استطاعتها اختراق الأجواء الاسرائيلية وذات حمولة كبيرة لوسائل التدمير؛ وكذلك اقتناء، وتطوير، صواريخ أرض ـ ارض، وتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. وأضاف شيف ان الخبراء الاميركيين بدأوا بملاحظة التغيّر الاستراتيجي في المنطقة، بما في ذلك التغيّر في ميزان الردع، وان اسرائيل فقدت السيطرة ووحدانية القدرة على استعمال «الذراع الطويلة» وضرب العمق العربي، الأمر الذي كانت تتحصّن به على امتداد سنين طويلة. واستشهد شيف بخبراء عسكريين اميركيين ليخلص بأن الشرق الاوسط يشهد ميزان ردع جديداً مبنياً على عدم قدرة الطرفين على انزال ضربة أولى تقضي على نظم الاسلحة الاستراتيجية للعدو، دون ان يأت هذا برد فعل عنيف ومؤلم. وكاثبات لنظرية الردع المتبادل، كتب شيف، بعد انتهاء الحرب الاميركية ـ الغربية على العراق، ان العراق لم يستعمل السلاح الكيميائي ضد اسرائيل، على الرغم من ضربها بصواريخ «سكود»، وذلك لأن العراق كان يعي ان معنى ذلك اجبار اسرائيل على ضربه بسلاح غير تقليدي وتدمير جزء كبير من بغداد؛ أي ان هناك ردعاً متبادلاً من استعمال سلاح التدمير غير التقليدي؛ وان الوضع الجديد هذا أغلق في وجه اسرائيل خيارات عدّة كانت متوفّرة سابقاً، ممّا يلزم قيادة أركان الجيش باجراء تغيير في استراتيجية الخطط العسكرية(١٥).

٢ ـ التفوّق النوعي ـ البشري والتكنولوجي

لم يعد سراً ان اسرائيل باتت تشعر، في السنوات الثلاث الأخيرة، بضرورة اعادة النظر في تسلّحها العسكري، وفي التوازن الاستراتيجي بينها وبين الجيوش العربية المحيطة والمعنيّة بالصراع ضدها. ويذكرنا ذلك بنشاط مماثل في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي حقّقت الجيوش العربية فيها مفاجأة استراتيجية، وتمكّنت من انزال خسائر فادحة بالجيش الاسرائيلي أفراداً ومعدّات، واستطاعت، في المراحل الاولى، التقدّم داخل خطوط الدفاع، ممّا سبّب الذعر لدى الاسرائيليين، وحثّهم على اعادة التفكير في استراتيجية التفوّق النوعي على العرب، وفي أهلية القوات المسلّحة، بأذرعتها المختلفة. وبعد دراسات مكثّفة وتمعّن في نجاح الهجوم العربي وفشل اسرائيل في ردعه، جاءت خطة الجيش Matmon - B ، في العام ١٩٧٤، لتحديد استراتيجية اسرائيلية جديدة، جوهرها اعادة بناء القوات المسلّحة على نحو يمكّنها من اعادة تفوّقها والقيام بهجوم سريع وكاسح ضد قوات العدو، وذلك قبل ان تتمكّن أي قوة خارجية من التدخّل في المعركة. لقد تضمّنت الخطة زيادة ملحوظة في الكوادر البشرية ذات التأهيل العالي، وزيادة هائلة في مخزون الاسلحة، ورفع مستواها التكنولوجي؛ وكذلك شرع في تعديل بنية القوات المسلّحة والتغيّر النوعي في التنسيق فيما بينها(١٦).

امّا الحديث الاسرائيلي في الآونة الاخيرة، فقد تركّز على ما يسمونه بالقفزة النوعية في القدرات والامكانات العسكرية العربية، الامر الذي «يحتّم» على اسرائيل القيام بقفزة مماثلة، من أجل الحفاظ على تفوّقها العسكري على الجيوش العربية. وبمناسبة اصدار التقرير العسكري السنوي لعام ١٩٨٨ لمركز الابحاث الاستراتيجي في جامعة تل ـ أبيب، قال الجنرال المتقاعد أهارون ياريف ان هناك بوادر خطرة تشير الى ان الفارق النوعي بين القوة العسكرية الاسرائيلية وبين الجيوش

العربية بدأ بالتناقص لصالح العرب، ممّا قد يوحي لهم بأنهم يستطيعون حل النزاع مع اسرائيل بقوة السلاح[١٧].

لقد تركّزت التحسّبات والتخوّفات الاسرائيلية، والاميركية، للتسلّح وللاستعدادات العربية على الجبهة العراقية بشكل خاص، وبالذات منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية في صيف العام ١٩٨٨. وكما ذكرنا سابقاً، فلقد سبب وقف اطلاق النار مع ايران اعادة النظر في الخطط العسكرية الاسرائيلية، وفي تحسباتها العسكرية في المنطقة. وتتلخّص المخاوف الاسرائيلية من الجبهة العراقية في ثلاثة عناصر مكمّلة، يعتقد الاسرائيليون بأنها تمكّن الجيش العراقي من اختراق التفوّق العسكري التكنولوجي الاسرائيلي، الذي هو عماد استراتيجية اسرائيل في المنطقة. وهذه العناصر هي: اولاً، تطوير وتنشئة الخبرات الذاتية لتطوير الاسلحة المتطوّرة وصناعتها؛ وثانياً اتقان استعمال الاسلحة المتطوّرة واقتنائها بكميات فاعلة؛ وأخيراً تطوير واستعمال الاسلحة التكتيكية غير التقليدية، كالأسلحة الكيميائية والقذائف الغازية الفتّاكة وغيرها.

فالعراق فاجأ اسرائيل حين أعلن عن اطلاق صاروخ تجريبي مداه ٦٥٠ كيلومتراً، وهذا يعني ان العراق أصبح قادراً على تحسين، وتطوير، الصاروخ السوفياتي «سكود». وهذه القدرة على التطوير ليست، في نظر الاسرائيليين، سهلة، بل معناها ان العراق قد أتمّ سلسلة من التجارب لعشرات من الصواريخ، واستطاع بناء، أو تحسين، محرّك الصاروخ، واطالة مداه، ونجح في التغلّب على كثير من العوامل المرتبطة بصنعه. أضف الى ذلك قدرة العراق على بناء الرؤوس المتفجّرة المعدّلة والملائمة للصاروخ الجديد. وبناء على ذلك، فان العراق اصبح ذا خبرة ومعرفة هامّة في صنع الصواريخ وتطويرها[١٨]. وحول هذا الامر علّقت «الجيروزاليم بوست» بأن قدرة العراق على تحسين وتطوير صاروخ «سكود»، بما في ذلك اطالة مداه ودقّة اصابته للهدف، تجعله قادراً على تغطية كل شبر في اسرائيل بالصواريخ، دون ان يغادر أي جندي عراقي حدود بلاده.

وفي بداية شباط (فبراير) ١٩٩٠، صرّحت مصادر عسكرية اسرائيلية بأن سلاح الطيران العراقي قد ازداد عدده وازدادت خبرته خلال الحرب مع ايران؛ كما ان الطيّارين العراقيين اصبحوا قادرين على ضرب عمق العدو والقيام بغارات جوية بعيدة المدى متزوّدين بالوقود في الجو. وعلّقت تلك المصادر بأن العراق يحاول بناء قوة رادعة لاسرائيل فيما لو حاولت ضرب منشآته العسكرية المتطوّرة، بما في ذلك صناعة الصواريخ[١٩]. وبعد أسابيع من هذه التصريحات ذكرت الصحف العربية، والاجنبية، ان العراق قام ببناء قواعد صاروخية على حدوده الغربية مع الاردن. وقد أثار هذا الخبر أسئلة اسرائيلية وأجنبية عدّة حول توازن الردع في المنطقة. وعلّقت مصادر مخابراتية اميركية على الموضوع بقولها ان بناء قواعد صاروخية ثابتة من شأنها تحسين القدرة على اصابة الهدف معناه اعلان العراق عن عزمه على الانتقام والردّ على أي محاولة اسرائيلية لضرب منشآته العسكرية، بما في ذلك مصانع الاسلحة الكيميائية والصواريخ. وفي تصريح من البيت الابيض في واشنطن، قيل «ان الخطوة العراقية هي بمثابة عامل في عدم الاستقرار في المنطقة»[٢٠].

في أعقاب التهديد العراقي بحرق نصف اسرائيل، اذا ما قامت هذه بضرب العراق، صرّح خبراء عسكريون اميركيون بأن العراق يمتلك السلاح الكيميائي ووسائل القذف التي تصل الى عمق اسرائيل. وقال عضو مؤسسة كلية البحرية الاميركية، سيث كاروس، ان العراق يمتلك أكبر برامج التسلّح الكيميائي وأكثرها تقدّماً في العالم الثالث. وباعتماده على مصادر مخابراتية عسكرية،

أشار الى ان العراق طوّر قدراته لتصنيع ٧٠٠ طن من العناصر الكيميائية في السنة، وانه يمتلك غاز الخردل وقذائف مضادة للاعصاب وأسلحة كيميائية أخرى[٢١]. وفي اليوم عينه، كتبت صحيفة «الجيروزاليم بوست» ان معلّقين غربيين، من الذين يراقبون الشرق الاوسط عن كثب، يعتقدون بأن تصريحات الرئيس صدام قد غيّرت جذرياً المعادلة في الشرق الاوسط، حيث سيشعر العرب الآن بأنه في استطاعتهم مواجهة اسرائيل على قدم المساواة[٢٢].

وفي تعليق للصحيفة البريطانية «لندن تايمز»، جاء انه «اذا لم يتمّ الردّ على تحدّي صدام، فان الاتفاقيات الدولية حول منع نشر الاسلحة الكيميائية سوف تلغى، حيث ان لهذه التهديدات أبعاداً دولية تتجاوز اسرائيل». وزعمت الصحيفة ان هناك «واجباً دولياً شرعياً» لاجبار العراق على الانقياد للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك امكانية الضربات العسكرية المسبقة ضد أهداف عراقية[٢٣].

وفي تحليل للجنرال المتقاعد اهرون ليفران عضو في مركز الدراسات الاستراتيجية لجامعة تل - أبيب، أشار الى ان للعراق تجربة ميدانية مكثّفة في مجال استعمال الصواريخ واستعمال الأسلحة الكيميائية، وأثبت العراق قدرات جيدة في المجالات التكنولوجية العسكرية، وخصوصاً في مجال تطوير الصواريخ. واعتقد ليفران بأن العراق يطوّر هذه الاسلحة، لغرض الردع على الارجح، ومن أجل التوازن العسكري مع اسرائيل، ورداً على تفوّقها العسكري التكنولوجي. وأضاف ان هذا التطوّر يشير الى تحوّل استراتيجي في التوازن العسكري في المنطقة، وفي نظرية التفوّق العسكري الاسرائيلي[٢٤].

أمّا قائد المخابرات العسكرية، الجنرال امنون شاحاك، فاعتقد بأن تهديدات الرئيس العراقي نابعة من معرفته بأن العراق يقوم بصنع أسلحة عسكرية قد تقلق اسرائيل، وان اسرائيل قد تقوم بضرب العراق، خصوصاً اذا ما كانت هذه الاسلحة نووية. وأضاف شاحاك ان العراق يعرف ان اسرائيل لن تمكّن العراق من الوصول الى انجازات معيّنة قد تؤثر في التوازن العسكري الحالي. وبناء عليه، فان الرئيس العراقي يدلي بتصريحاته ليخفي الانجازات العراقية غير المقبولة لدى اسرائيل[٢٥]. وكتب المعلّق الصحفي رؤوفين فدهتسور ان هذا الوضع الجديد يلزم مقرري السياسة الأمنية الاسرائيلية بشكل مستعجل أخذ قرارات ذات آثار استراتيجية بعيدة المدى، بما في ذلك التغيير في بعض عناصر رؤيا الأمن القومي[٢٦].

ان قضية تحدّي العراق لاستراتيجية التفوّق النوعي الاسرائيلي قد تتلخّص في بحث مطوّل قام به ضابط المخابرات الاسرائيلية السابق دانيئيل ليشم، في معهد يافيه للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب. وعلى الرغم من ان البحث لم ينشر حيث حصر استعماله في الأوساط الأمنية فقط، الّا ان بعض الصحف تناول العناصر الهامّة فيه. أورد ليشم في بحثه انه اذا ما قرّر العراق ضرب اسرائيل، فانه سيطلق عشرات الصواريخ في آن وليس بشكل مفرد كما حصل الأمر مع ايران؛ وسوف يكون لهذه الصواريخ تأثير سيكولوجي ملحوظ على اسرائيل. ان العراق منهمك في برامج تصنيعية عدّة، ويتعاون مع عدة دول أخرى، الأمر الذي يزوّده بالمعرفة وبالمواد اللازمة وبالتكنولوجيا المناسبة. لقد طوّر العراق شبكة صناعات عسكرية مستقلّة. ومن الأمور التي تثير قلق اسرائيل برامج تصنيع الصواريخ، وخصوصاً تطوير صاروخ سكود الذي يمكّن العراق من اطلاقه من على بعد ٦٠٠ كيلومتر، وكذلك تطويره لصاروخ «العباس» الذي سيصل مداه الى ٩٠٠ كيلومتر. كذلك قام العراق بتطوير أنواع أكثر تطوّراً من الصواريخ مثل «الكوندور - ٢»، وهو يمتلك الآن المعرفة والقدرة

والتكنولوجيا والشبكة الصناعية للقيام بذلك. كذلك قام العراق بالتجربة الأولى في ارسال صاروخ فضائي؛ ويعمل على تطوير نموذجين من صاروخ «فهد» وكذلك صاروخ «تموز» الذي سيصل مداه ٢٠٠٠ كيلومتر. وبتزويد هذا الصاروخ بكمية أكبر من المتفجّرات عمّا هو مفروض يصبح بالامكان تقصير مداه بحيث يضرب أي بقعة في اسرائيل. وذكر ليشم ان صاروخ الحسين ذو قدرة على حمل ١٥٠ كيلوغراماً من الغاز، وان العراق يطوّر رؤوساً قاذفة ملائمة لقذف سلاح بيولوجي، ويقوم بمحاولات لصنع سلاح نووي. وخلص ليشم بأن العراق قام ببناء قواعد صاروخية على الحدود الغربية مع الاردن وزوّدها بالصواريخ الدفاعية ووسائل الدفاع الاخرى؛ وان كل هذا يجعل اسرائيل، بسلاحها الجوي، غير قادرة على القضاء على هذه الاسلحة المتطوّرة في طلعة، أو هجمة، جوية واحدة، وان الامر يحتاج الى قوات متعدّدة، وضربات مكثّفة ومتواصلة، ولمدة طويلة[٢٧].

ان هذه الكتابات وأخرى عديدة متنوّعة، تشير الى ان اسرائيل باتت تتحسّب من التطوّرات العربية والعراقية في مجالات التكنولوجيا الرفيعة وفي مجالات الاسلحة الفتّاكة وامكانية القذف بعيد المدى. وهذا التحسّن يدور حول تهديد هذه التطوّرات للتفوّق النوعي البشري والتكنولوجي الاسرائيلي، وهو أحد أعمدة الأمن القومي الاسرائيلي. فمنذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخلال الثمانينات، عملت اسرائيل، بشكل نشط، على تطوير هذا التفوّق، آملة في ان يستمر الى أجل بعيد، ويكون كفيلاً بردع أي محاولة عربية لاستعمال الخيار العسكري. ولقد بدأ القلق الاسرائيلي يتزايد ليس فقط للاعتقاد بأن العراق بات متقدّماً بالتكنولوجيا العسكرية، بل بالأخص لأن اسرائيل بدأت تشعر بأنه مع تزايد هذا التطوّر أصبحت قدرة اسرائيل على ازالة الانجاز العربي تتناقص، وأصبحت تلك القدرة ذات تكلفة عالية ممّا قد يرغمها على الاعلان عن استعمال السلاح النووي، بدلاً من الردع التقليدي.

٣ ـ المراكز السكانية ومؤخرة الجبهة كعمق استراتيجي

يقول الاسرائيليون ان عمق اسرائيل الاستراتيجي والمراكز السكانية لم تمسّ بأي أذى يذكر، منذ حرب العام ١٩٤٨ والحروب التي تلتها، نتيجة لاتباعها الاستراتيجية العسكرية الرادعة. وتقوم هذه الاستراتيجية، أساساً، على عنصرين عسكريين هامين، هما: اولاً، ضرب القوات العربية على أرضها قبل ان تستعمل ضد اسرائيل؛ وثانياً، استعمال عامل الردع، بمعنى اقناع العرب عسكرياً بأن أي محاولة لضرب المراكز السكانية الاسرائيلية سوف يكلفهم ما لا طاقة لهم على تحمّله. وذكر الاسرائيليون ان المحاولات العربية القليلة لضرب المؤخرة السكانية في السابق قوبلت بضربات اسرائيلية عنيفة. ففي خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ أصابت بعض الصواريخ السورية مستوطنة اسرائيلية في الجليل الأعلى، الاّ انه تمّ الرد عليها بضرب رئاسة أركان الجيش السوري في قلب دمشق، الأمر الذي دفع السوريين الى الامتناع عن أي محاولة جديدة لضرب العمق الاسرائيلي[٢٨]. كما حاولت مصر، من جانبها، اطلاق عدد من الصواريخ الى تل ـ أبيب، فردّت عليها اسرائيل بالتهديد النووي، ممّا جعل المصريين يمتنعون عن ضرب أي مراكز سكانية اسرائيلية خلال أيام الحرب المذكورة.

وما ان هدّد العراق بحرق نصف اسرائيل، حتى علت أصوات في اسرائيل مطالبة بالتفكير، جدياً، بتعزيز الاستراتيجية العسكرية، لأن للقدرات العراقية على ضرب المؤخرة الاسرائيلية السكانية أبعاداً استراتيجية يجب الرد عليها. كتب رؤوفين فدهتسور[٢٩]، ان هناك أربعة طرق يمكن استعمالها،

أو استعمال بعضها، كردّ على التهديد العراقي. فهناك، اولاً، اسقاط الصواريخ العراقية بعد اطلاقها؛ وثانياً العمل على تقوية الدفاع المدني وتحصين الملاجىء وتحسين الاجهزة الواقية ضد الكيماويات والغازات؛ وثالثاً ضرب قواعد الصواريخ على أرضها قبل اطلاق الصواريخ؛ وأخيراً الارتكاز على عامل الردع النووي بالتهديد بانزال خسائر من الصعب على العراق تحمّلها. وأشار فدهتسور الى ان الطريقتين الثالثة والرابعة كانتا مستعملتين دائماً وكانتا فعّالتين. غير ان القدرات العسكرية العراقية الجديدة ونوايا العراق المعلنة، أي التوفيق بين الارادة والقدرة، جعلت هاتين الطريقتين غير كافيتين لحماية العمق الاستراتيجي. فأي محاولة اسرائيلية لضرب الصواريخ العراقية يجب ان تأخذ في الحسبان ردود الفعل العراقية والخسائر الاسرائيلية التي قد تنجم عن ذلك. ان ضرب المفاعل الذري العراقي، في العام ١٩٨١، كان ممكناً حيث ان العراق حينها لم يكن قادراً على ردّ فعل مؤلم لاسرائيل. امّا الآن والصورة قد تغيّرت، فيجب على اسرائيل التمعّن في استراتيجيتها، وفي الخطوات التي يمكن اتخاذها. واعتقد فدهتسور بأن المعادلة قد انقلبت من ردع اسرائيل كحامية لعمقها السكاني الى ردع عراقي كحام لمنجزاته العسكرية الاستراتيجية. وأضاف ان اي محاولة اسرائيلية لتطوير سلاح مضاد للصواريخ ستكون ذات تكلفة باهظة، ومن ثمّ سوف لا تكون محكمة لمنع العراق من الوصول الى المؤخرة السكانية.

امّا جيمس هاكت، عضو اللجنة الاستشارية للرئيس الاميركي لشؤون الحدّ من انتشار الاسلحة، كتب ان شبكات الصواريخ في الشرق الاوسط، وخصوصاً تلك التي تطوّر في العراق، اصبحت تهدّد قلب اسرائيل. ومع انه أشار الى ان اسرائيل بامكانها ازالة بعض هذا الخطر من طريق الضربات المسبقة من الجو، من خلال تطويرها لصواريخها بعيدة المدى، مثل «اريحا ـ ١» و«اريحا ـ ٢»، الاّ ان عدد الصواريخ المحيطة باسرائيل، وجودتها، يصعب عملية تدميرها، ويضع اسرائيل في مأزق يجب البحث عن حلول له. واقترح هاكت ان تأتي هذه الحلول من خلال البرنامج الاميركي لتطوير برامج الدفاع الفضائي (S.D.I)[٣٠].

لقد أثارت هذه التطوّرات في القدرة العربية، وخاصة العراقية، على ضرب المراكز السكانية في اسرائيل نقاشات وبحوثاً عديدة، منها العلنية ومنها السرية. تمحور النقاش الاسرائيلي في مواضيع الصواريخ المضادة مثل «الباتريوت» الاميركي الذي يعتقد بأنه غير كاف، والصاروخ الاميركي ـ الاسرائيلي «حيتس»، وهو غير جاهز بعد، وكذلك الاستعدادات في الدفاع المدني، مثل الملاجىء والكمّامات الواقية قبل ضرب المراكز السكانية[٣١]. ومن ناحية أخرى، هناك نقاش طويل ومتواصل حول البحث عن طرق ووسائل لازالة هذا الخطر العربي، بما في ذلك حرب واقية وضربات مسبقة للمنشآت الاستراتيجية وردع نووي، الخ.

المطلب الاسرائيلي

يستنتج من البحث في الامور آنفة الذكر ان الاعتقاد الاسرائيلي أخذ يتعزّز بأن العراق يتّجه بتطوّراته العسكرية والسياسية نحو مسّ فاعلية العناصر الاساسية في التفوّق والردع الاسرائيلي الاستراتيجي. لقد تعمّق الاعتقاد منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية بأن التطوّرات العلمية والتكنولوجية النوعية والكمّية التي تجرى في القوات المسلّحة العراقية وقدرة الجيش العراقي على الردع والقتال قد وصلت حدّاً يشكّل خطراً على الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في المنطقة.

قد يسأل البعض عن موضوعية هذا الاعتقاد الاسرائيلي، أو عن واقعية هذا التقويم على

أرض المعركة. وقد يقال ان التقويم الاسرائيلي يقوم، عادة، على تعداد واحصاء القوى البشرية والآلية لكل الجيوش العربية مجتمعة، وان هذا التعداد غير واقعي[٣٢]. وقد يضيف آخرون انه منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ تتسم القراءة العسكرية الاسرائيلية، أحياناً، بالمبالغة، النابعة من الحذر الشديد وتقويم الحدّ الاقصى للأمور. وهناك، أيضاً، الرأي السائد بأن اسرائيل باتت أسيرة شعورها بضرورة استمرار تفوّقها العسكري، والحفاظ على هذا التفوّق ولو على حساب البحث في بديل منه، أي ان التفوّق العسكري، بحدّ ذاته، هو الاستراتيجية[٣٣]. ومهما تعدّدت وتكاثرت الاسئلة، فان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هي الاطار الفكري المسيّر لسياسة الحكومات الاسرائيلية المتتالية. وتبعاً لذلك، فان التقويم العسكري الذاتي لاسرائيل هو أساس تحرّكها، بغض النظر عن مصداقية، أو واقعية، هذا التقويم.

انطلاقاً من هذه الفلسفة والممارسة، بدأت اسرائيل تتحدّث عن الخطر في التوازن العسكري في المنطقة، وعن ضرورة ازالة، أو ايقاف، هذا الخطر، للحفاظ على تفوّقها. وهي، في هذا الصدد، بحثت في أربعة خيارات، هي:

○ العمل على تطوير وسائل دفاع تبطل فاعلية الصواريخ العراقية بعد اطلاقها. ويتمحور العمل في هذا المجال في بناء الصاروخ المضاد «حيتس»، الذي يأمل الاسرائيليون والاميركيون في ان يشكّل ردّاً فعّالاً على الصواريخ بعيدة المدى؛ وكذلك في بناء وسائل استكشاف مبكر تعطي اسرائيل الوقت الكافي لاسقاط الصواريخ الموجّهة ضدها. وفي هذا المجال، أرسلت اسرائيل القمر الاصطناعي «افق» وتعمل جاهدة على الاستفادة الثابتة من وسائل الانطلاق والانذار المبكر الاميركي في المنطقة.

○ العمل على تدعيم، وتطوير، وسائل الدفاع المدني ومراكز الحماية واللجوء الجماعي في المراكز السكانية وغيرها من استعدادات هدفها ابطال، أو التقليل، من فاعلية الصواريخ والقذائف التقليدية وغير التقليدية. وفي هذا المجال، قام، ويقوم، سلاح الهندسة الاسرائيلي بتطوير أقنعة واقية ضد السلاح الكيميائي والغازات السامّة الاخرى.

○ ضرب، وتعطيل، الصواريخ العراقية في قواعدها قبل اطلاقها. وفي هذا المجال، قامت قيادة أركان الجيش الاسرائيلي باعداد خطط وخطط بديلة تهدف ابطال فاعلية القدرات العراقية قبل استعمالها. كذلك جهّزت القوات المسلّحة بالطائرات بعيدة المدى وبصواريخ أرض ـ أرض، مثل «اريحا ١» و«اريحا ٢»، وكذلك صواريخ جو ـ أرض متطوّرة من صنع أميركي ومن صنعها الذاتي.

○ الارتكاز على السلاح النووي كعامل ردع، أو كسلاح تكتيكي، قد تستعمله اسرائيل، اذا ما تمكّن العراق من التهديد الفعلي للعمق الاستراتيجي الاسرائيلي ولقواتها المسلّحة.

ان البحث المطوّل في هذه الخيارات الاربعة أصبح مجرّد بحث تطوّري، لأن الميزان العسكري في المنطقة، وعلى الاقل بالنسبة الى العراق، قد تغيّر جذرياً. فمنذ اللحظة التي دخلت فيها القوات العراقية أرض الكويت بدأت الصورة تتبلور، بحيث أصبح ضرب القدرة الاستراتيجية العراقية وقوات العراق الضاربة هدفاً اميركياً ـ اطلسياً، الامر الذي تعتبره اسرائيل فرصة تاريخية لازالة خطر كان يهدّد استراتيجيتها في المنطقة.

ولقد كثر الحديث عن دور اسرائيل المعلن، والخفي، في التخطيط لضرب العراق، وعن اشتراكها مع قوات التحالف ضد العراق، الامر الذي يحتاج الى وقفة مفصلة. غير ان الأهمّ من كل هذا هو وجود مصلحة اسرائيلية في الغاء التحدّي العراقي العسكري، وقد جاءت نتائج الحرب على العراق في مصلحة الاتجاه الذي كانت تخططه اسرائيل، قبل الحرب وخلالها.

فخلال أيام قليلة بعد غزو العراق للكويت، قال سفير اسرائيل السابق في واشنطن، ان الحصار الاقتصادي على العراق يجب ان يدعّم باستعمال القوة العسكرية، وان اسرائيل على استعداد لأن تقوم بهذا الدور[٣٤]. وفي تقرير لصحيفة «الواشنطن بوست» جاء ان اسرائيل بدأت، منذ الاسبوع الاول لغزو الكويت، تحريض الادارة الاميركية لضرب العراق عسكرياً. وذكر التقرير ان اسرائيل أرسلت رسائل عدّة لأعضاء الكونغرس الاميركي توضح لهم ان اسرائيل ليست معنيّة بالتوصّل الى الاتفاق السياسي مع العراق، بل هي معنيّة بضربه عسكرياً. كذلك قامت السفارة الاسرائيلية في واشنطن بارسال معلومات مخابراتية سرية الى داعمي اسرائيل في الكونغرس. وذكر التقرير أيضاً ان اتصالات وزير الاسكان والبناء الاسرائيلي، اريئيل شارون، كانت تحرّض، بشكل سافر، على ضرب العراق عسكرياً. ولخّص التقرير واسع الانتشار انه من وجهة النظر الاسرائيلية فان أي اتفاق سياسي مع العراق دون ضرب قدراته العسكرية سيكون مصيبة على اسرائيل[٣٥]. وكتب معلّق صحيفة «هآرتس» العسكري، زئيف شيف، انه اذا ما قامت القوات الاميركية والقوات المتحالفة معها بسحق القوة العسكرية العراقية، فان ذلك سوف يتسبب في تغيير جذري للتوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة، وسوف يلغي خط تصادم نووي عراقي ـ اسرائيلي في التسعينات. وأبدى شيف تخوّفه من ان الاهداف العسكرية الاميركية، والاسرائيلية، قد لا تكون مماثلة حيث يمكن ان تكتفي اميركا بالانسحاب العراقي من الكويت بينما تأمل اسرائيل في ان تنتهي الأزمة بسحق القوة العسكرية العراقية. ومن الأدلّة الاكثر وضوحاً على الموقف الاسرائيلي الرسمي ما قاله وزير الخارجية، دافيد ليفي، للسفير الاميركي لدى اسرائيل، خلال أزمة الخليج، من ان اسرائيل تتوقّع ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذ الوعد التي تعهّدت به لاسرائيل اثر غزو العراق للكويت. ويتضمّن هذا العهد ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بالقضاء على «التهديد العسكري» في المنطقة. وأضاف ليفي ان اسرائيل تلتزم الهدوء قناعة منها بأن اميركا سوف توفي بوعدها[٣٦].

أمّا اسحق رابين، فقد صرّح في اثناء الحرب على العراق بأن ما يحصل في الخليج هو «معجزة»، لأن «الآخرين يقومون بدلاً منّا بالعمل لصالحنا، والثمن الذي دفعناه لحدّ الآن بخس». وأضاف قائلاً، ان هذه الحرب، من وجهة النظر الاسرائيلية، هي حرب «ديلوكس»[٣٧]. وبعد شهور على انتهاء الحرب، عزا زئيف شيف عدم ردّ اسرائيل على ضربها بالصواريخ العراقية الى ان المصلحة الاسرائيلية كانت تقضي القضاء على القوة العسكرية العراقية، الامر الذي فعله الاميركيون وشركائهم[٣٨].

على أي حال، اذا كان من المبكر ان نخوض في الاتفاقيات العسكرية والسياسية التي تمّت بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بخصوص ضرب العراق لأن هذه الاتفاقيات ستبقى سرية الى سنين عدة مقبلة، من الصعب حصر دور اسرائيل في العملية العسكرية والمخابراتية لسريتها وللتكتم عليها من أجل الحفاظ على «التحالفات» الجديدة في المنطقة. فان الواضح هو ان القضاء على

التحدي العراقي الاستراتيجي كان مطلباً اسرائيلياً عملت اسرائيل كل ما في وسعها من أجله، فقام الاميركيون وحلفاؤهم بتحقيقه.

---

(١) Har-even, Alouph; "Toward a Coalition of Peace or War", *New Outlook,* No. 37, 1990.

(٢) من مقابلة مع اهارون ياريف، هآرتس، ٨/٩/١٩٨٨.

(٣) *Draft Document, CIA,* U.S. Government, 1986.

(٤) هآرتس، ٣١/٧/١٩٨٨.

(٥) *Seminar on the Gulf War,* Organized by Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University, on 30 March 1988.

(٦) هآرتس، ٢/٩/١٩٨٨.

(٧) المصدر نفسه، ٢٤/٨/١٩٨٩.

(٨) معاريف، ٩/٢/١٩٩٠.

(٩) هآرتس، ٢١/٢/١٩٩٠.

(١٠) الجيروزاليم بوست، ٢٢/٢/١٩٩٠.

(١١) هآرتس، ٦/٤/١٩٩٠.

(١٢) المصدر نفسه، ٣/١٠/١٩٩٠.

(١٣) المصدر نفسه، ٢٨/١١/١٩٩٠.

(١٤) المصدر نفسه، ٦/٤/١٩٩٠.

(١٥) المصدر نفسه، ٩/٤/١٩٩٠.

(١٦) Luttwak, Edward N.; "Defense Planning in Israel", in Newman (Ed.), *Defense Planning Less Industrialized States,* Boston: Lexington Books, 1984, pp. 131 - 144.

(١٧) هآرتس، ٨/٩/١٩٨٨.

(١٨) زئيف شيف، المصدر نفسه، ٧/٤/١٩٩١.

(١٩) هآرتس، ٩/٢/١٩٩٠.

(٢٠) *The New York Times,* 30/3/1991

(٢١) المصدر نفسه، ٣/٤/١٩٩٠.

(٢٢) الجيروزاليم بوست، ٥/٤/١٩٩٠.

(٢٣) *The London Times,* 4/4/1990.

(٢٤) الجيروزاليم بوست، ١٣/٤/١٩٩٠.

(٢٥) يديعوت احرونوت، ١/٥/١٩٩٠.

(٢٦) هآرتس، ٢٦/٤/١٩٩٠.

(٢٧) الجيروزاليم بوست، ٢٣/١١/١٩٩٠.

(٢٨) هآرتس، ٢٦/٤/١٩٩٠.

(٢٩) See Hackett, James T.; "The Ballistic Missiles Epidemic", *Global Affairs,* Winter 1990, pp. 39 - 57.

(٣٠) الجيروزاليم بوست، ٤/٤/١٩٩٠.

(٣١) "Draft Document, CIA", *op. cit.*

(٣٢) هآرتس، ٢٩/٦/١٩٨٨.

(٣٣) الجيروزاليم بوست، ١٥/٨/١٩٩٠.

(٣٤) *The Washington Post,* 24/8/1990.

(٣٥) هآرتس، ١٢/١٠/١٩٩٠.

(٣٦) الجيروزاليم بوست، ٦/١٢/١٩٩١.

(٣٧) المصدر نفسه، ٢٢/٢/١٩٩١.

(٣٨) هآرتس، ٣/٥/١٩٩١.

يوميات الحملة الإعلامية الصهيونية على العراق

في الخامس عشر من آذار (مارس) الماضي، أعلن العراق تنفيذ حكم الاعدام ضد الصحافي الايراني الاصل، البريطاني الجنسية، فرزاد بازوفت، على الرغم من نداءات استرحام من جهات غربية عدة، وذلك بتهمة التجسّس لحساب اسرائيل وجمع المعلومات عن منشآت عراقية عسكرية حسّاسة. وبعد اسبوع من ذلك التاريخ، في ٢٢/٣/١٩٩٠، عُثر على د. جيرالد بول، أمام منزله في بروكسل، مقتولاً برصاصتين في رأسه. وفي مقابل الضجة الاعلامية الكبيرة التي رافقت اعدام بازوفت، كادت جريمة بروكسل تنقضي دون أي اهتمام يذكر، لولا ان جاءت احداث الايام اللاحقة لتعيد تركيز الاضواء على حياة د. بول، ونشاطه العلمي. فقد أعلنت سلطات الجمارك البريطانية، في ٢٨/٣/١٩٩٠، انها صادرت شحنة تضمّ ٤٠ صاعقاً من النوع المستخدم لتفجير القنبلة النووية، كانت في طريقها من الولايات المتحدة الاميركية الى العراق. وبعد اسبوعين من ذلك التاريخ، أوقفت الجمارك البريطانية، ايضاً، تصدير شحنة من الانابيب الفولاذية الضخمة كانت في طريقها الى العراق، بحجة انها تشكّل جزءاً من مدفع عملاق يعمل العراق على بنائه باشراف خبير المدفعية العالمي د. جيرالد بول. وسرعان ما ركّزت وسائل الاعلام الاجنبية، والغربية منها بشكل خاص، الاضواء على الجهود العراقية في مجال التسلّح وبناء قدرات العراق العسكرية وتزويد جيشه بأحدث الاسلحة التقليدية، وغير التقليدية. وبدا واضحاً ان هناك جهداً منسّقاً، ومكثّفاً، تبذله الجهات الاميركية والبريطانية والاسرائيلية ذات العلاقة، من اجل كشف أكبر قدر ممكن من المعلومات عن جهود التسلّح العراقي، وتسريب هذه المعلومات الى أجهزة الاعلام الدولية التي، بدورها، تولّت نشرها على أوسع نطاق. ومن فيض المعلومات التي حفلت بها الصحف الاسرائيلية، والغربية، خلال الاسابيع الاخيرة الماضية، يمكن تلخيص الجهود العراقية في مجال الاسلحة غير التقليدية على النحو التالي:

الاسلحة الجرثومية

كشفت شبكة التلفزيون الاميركية N.B.C. النقاب عن قيام العراق بتطوير اسلحة جرثومية قادرة على تهديد مدن بأكملها، مثل طهران وتل ـ أبيب. وأوضحت الشبكة، نقلاً عن مصادر الاستخبارات الاميركية، ان العراق يستخدم مصنعاً متطوّراً للغاية، مجهّزاً بأحدث المعدّات الالمانية الاتحادية لصنع اسلحة جرثومية فتّاكة. وكشف تقرير التلفزيون الاميركي النقاب عن حصول المصنع العراقي، الواقع في منطقة سلمان باك جنوب بغداد، في العام ١٩٨٥، على ثلاث شحنات من جرثومة «حمّى النيل الغربي» من مركز مراقبة الامراض الاميركي الحكومي (U.S. Center for Disease Control) الواقع في مدينة اتلانتا، في ولاية جورجيا الاميركية (جيروزاليم بوست، ١٣/٤/١٩٩٠). ويبدو ان ذلك جاء بعد ان علم العراقيون بانتشار تلك الحمّى، في الخمسينات، في قاعدتين عسكريتين اسرائيليتين. وقد علّق البروفسور نتان غولدبلوم، من دائرة علم الفيروسات في الجامعة العبرية، في القدس، وأحد الذين شاركوا في مكافحة الوباء، في اثناء عمله برتبة مقدّم في سلاح الطبابة، فقال: «انتشرت تلك الحمّى قبل حوالى ٣٥ سنة، خاصة في الكيبوتسات وبعض معسكرات الجيش، وانتشرت في مصر، أيضاً، في ذلك الحين، ويبدو انها انتقلت من طريق البعوض. وتشمل اعراض المرض ارتفاعاً شديداً في الحرارة وانتفاخ الغدد وتورّمها، وأوجاعاً في الرأس. وكانت هذه الاعراض لدى صغار السن تتلاشى خلال اسبوع، أو اسبوعين، ولكنها كانت تتطوّر لدى البالغين وكبار السن الى التهاب السحايا وهو مرض خطير للغاية». وقدّم غولدبلوم تفسيراً محتملاً بشأن اختيار

العراقيين هذا النوع بالذات من الجراثيم كسلاح بيولوجي، فقال: «من الجائز تطوير هجين من هذا الفيروس يكون أكثر خطورة، بحيث يتسبب في مرض التهاب السحايا لدى كل من يتعرّض له». وأضاف غولدبلوم موضحاً انه من الصعب تطوير مصل واقٍ ضد نوع هجين من الفيروس لا تعرف هويته بالضبط. وفي حال تمكّن العراقيون من تطوير هجين من هذا الفيروس، فان العلماء يكونون بحاجة الى الحصول على هذا الهجين، من اجل انتاج المصل الواقي منه (يديعوت احرونوت، ١٣/٤/١٩٩٠). وأضافت الصحيفة، نقلاً عن خبراء اميركيين قولهم، ان العراقيين لا يعملون على تطوير فيروس «حمّى النيل» فقط، بل، أيضاً، ميكروبات الكوليرا والتيفوئيد والجمرة، وهذا الاخير من أخطر الاسلحة الجرثومية نظراً الى آثاره المدمّرة على الانسان والحيوان معاً، بالاضافة الى قدرة جراثيمه على المقاومة بشكل لا مثيل له. امّا الجهود الاسرائيلية في مجال الحرب الجرثومية، فيبدو انها تجري في معهد سرّي يقع في مستعمرة نس ـ تسيونا ويعمل، حالياً، على تطوير مصل مضاد للاسلحة البيولوجية العراقية (المصدر نفسه).

الاسلحة الكيميائية

على الرغم من الاخبار العديدة المتداولة في الصحافة العالمية عن استخدام العراق اسلحة كيميائية في حربه ضد ايران، استهدفت بالتحديد القوات الايرانية التي احتلت، لفترة من الوقت، جزيرة الفاو، الّا ان الاعلان العراقي عن وجود هذه الاسلحة في حوزة الجيش، والتهديد باستخدامها، جاء على لسان الرئيس العراقي، صدام حسين، صراحة، في ٢/٤/١٩٩٠. فقد هدّد الرئيس العراقي، في حضور حشد كبير من ضباط الجيش العراقي، باحراق نصف اسرائيل بالسلاح الكيمياني المزدوج، اذا ما حاول جيشها الاعتداء على المنشآت والمواقع العسكرية والعلمية العراقية. وجاء ذلك التهديد في أعقاب الحملة الاعلامية المركّزة في الصحف الغربية التي استهدفت الكشف عن نشاط التسلّح العراقي. وسرعان ما أفاضت الصحف الاسرائيلية في الكتابة عن الاسلحة الكيميائية المتوفّرة لدى الجيوش العربية، وخاصة لدى الجيش المصري الذي استخدم هذا السلاح في الستينات، في اثناء «حرب اليمن»، ولدى الجيشين، السوري والليبي. ويتمّ انتاج هذا النوع من الاسلحة، التي تسمّى القنبلة الذرية للدول الفقيرة، نظراً لضآلة تكاليف انتاجها، محلياً، حيث انه من غير المألوف في العالم بيع الاسلحة الكيميائية. امّا تقديم المساعدة، فيتمّ من طريق المعلومات او المواد الخام. وتعمل مصانع انتاج الاسلحة الكيميائية تحت غطاء انتاج مواد مبيدة زراعية، أو أدوية، أو ما أشبه. والعراق ـ حسب مصادر اميركية ـ هو البلد الرائد في الشرق الاوسط في انتاج الاسلحة الكيميائية، وبمعدل سنوي يقدر بحوالى ١٣ الف طن (نيوزويك، ٩/٤/١٩٩٠). وينتج العراقيون غاز الخردل وبضعة أنواع من غاز الاعصاب، بالاضافة الى مادة السيانيد التي تؤثر في الدورة الدموية. ويشتري العراق المواد الخام لانتاج السلاح الكيمياني من شركات خاصة في ايطاليا والمانيا الاتحادية وسويسرا وهولندا وبلجيكا. أمّا السلاح الكيمياني المزدوج، فيتكوّن عادة من مادتين منفصلتين، لا ضرر لأي منهما على انفراد، يؤدي اندماجهما في ظروف كيميائية وجوية معيّنة الى انتاج مواد تترك آثاراً مدمّرة على جسم الانسان. والسبيل الوحيد الى الوقاية من الحرب الكيميائية، أو الجرثومية، هو الانذار المبكر والتزوّد بملابس خاصة واقية للرأس والجسم بأكمله، وأقنعة للتنفّس (دافار، ٥/٤/١٩٩٠). وعلى الرغم من الاشارة الى توفّر الاسلحة الكيميائية لدى عدد من الجيوش العربية، الّا ان مصادر الجيش الاسرائيلي لاحظت ان مصر لم تستخدم السلاح الكيمياني ضد اسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، ولا في حرب العام ١٩٧٣، عندما كان الجيش الثالث المصري محاصراً والجيش الاسرائيلي يقف على بعد ١٠١ كيلومتر من القاهرة. كما ان الجيش السوري لم يستخدم السلاح الكيميائي، ايضاً، في حرب العام ١٩٧٣، عندما وصل الجيش الاسرائيلي الى مشارف دمشق. وتعتقد الاوساط العسكرية الاسرائيلية بأن السبب يعود الى وجود الرادع النووي الاسرائيلي؛ وبالتالي، فان الجديد في تهديدات الرئيس العراقي، والخطير في الوقت عينه، هو انه يضع التهديد بالاسلحة الكيميائية على قدم المساواة، وعلناً، مع التهديد الاسرائيلي بالاسلحة النووية (افنير كوهين، دافار، ٦/٤/١٩٩٠).

ان اعلان سلطات الجمارك البريطانية في ١٩٩٠/٣/٢٨ عن مصادرتها شحنة من المعدّات الالكترونية، بالغة الحساسية، كانت في طريقها من الولايات المتحدة الاميركية الى العراق، أعاد تسليط الاضواء على النشاط النووي العراقي. فالشحنة المصادرة هي عبارة عن اربعين جهاز توقيت الكتروني، صغيرة الحجم وبالغة الدقة، تستعمل ـ بالاضافة الى استخدامات علمية أخرى ـ كصاعق لاطلاق سلسلة التفاعلات اللازمة لتفجير قنبلة نووية. وتعرف هذه الاجهزة باسم Krytrons، ولا تصنع الّا في الولايات المتحدة الاميركية، ويخضع تصديرها لتصريح خاص من السلطات الاميركية (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٣/٢٩). واعتبر المراقبون الغربيون ان الكشف عن هذه الشحنة يشكّل دليلاً جديداً ملموساً على محاولات العراق الجدية في مجال تطوير، وانتاج، اسلحة نووية، وذلك من خلال شراء المعدّات والاجهزة اللازمة لذلك من السوق العالمي، ومن كبار الشركات الغربية والدول الشرقية، على حدّ سواء، بدلاً من محاولة انتاجها داخل العراق (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٤). امّا اسرائيل، فلا يبدو انها فوجئت بهذا الكشف، بل أكدت المعلومات الامنية التي سرّبتها الى الصحافة المحلية ان اسرائيل تتعقب النشاط النووي العراقي منذ العام ١٩٧٩، عندما قام عملاء الموساد في فرنسا بتفجير معدّات نووية كان من المفترض شحنها الى العراق؛ وتبع ذلك مقتل عالم مصري في باريس، بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٤، كان يعمل في مجال النشاط النووي العراقي؛ وأخيراً قصف المفاعل النووي العراقي «اوزيراك» في ١٩٨١/٦/٧، بعد جولة استطلاعية للطيران الاسرائيلي في ١٩٨٠/٩/٣٠ (معاريف، ١٩٩٠/٤/٦). ويبدو ان اسرائيل لم تكتف بتدمير المفاعل النووي، بل سعت، أيضاً، الى تطويق أية محاولة للتعاون بين العراق ودول المنطقة في مجال البحوث النووية. فقد ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية (١٩٩٠/٤/٩)، نقلاً عن «الواشنطن بوست» الاميركية (١٩٩٠/٤/٨)، ان اسرائيل والهند بحثتا، في أوائل الثمانينات، في امكانات التنسيق ضد أي تهديد نووي. وأشارت هذه الاتصالات، التي قامت بها اجهزة المخابرات لدى الطرفين، مخاوف الباكستان، التي أرسلت، بدورها، تأكيداً سرّياً الى اسرائيل بأنها لن تسخّر قدراتها النووية، اطلاقاً، بهدف انتاج «قنبلة اسلامية» يمكن ان تستخدم ضد اسرائيل، على الرغم من العروض الليبية السخية، آنذاك، لتمويل انتاج مثل هذه القنبلة. كما وافقت الباكستان، أيضاً، بهدف ازالة مخاوف اسرائيل، على اقامة علاقات دبلوماسية سرية معها. وفي تلك الاثناء، قام عدد من المسؤولين الاسرائيليين، بينهم مدير عام مكتب رئيس الحكومة آنذاك، ابراهام طمير، بزيارة كراتشي وعقدوا عدداً من الصفقات التجارية، والعسكرية، بين الجانبين. ويبدو ان العراق، وبسبب انشغاله بالحرب مع ايران، لم يحاول اعادة بناء المفاعل النووي حتى العام ١٩٨٧، عندما توجّه الى فرنسا للحصول على مساعدتها في هذا المجال. ولكن امتناع فرنسا عن تقديم هذه المساعدة جعل العراق يتوجّه الى الصين التي كانت تعمل مع الباكستان في مجال التطوير النووي، بالاضافة الى محاولات الاستفادة من الاسواق الغربية. وتستند الجهود العراقية، في المجال النووي، الى كميّة ١٢ كيلوغراماً من اليورانيوم المشبع بقيت سليمة بعد تدمير المفاعل النووي في العام ١٩٨١. ويمكن من هذه الكمية صناعة قنبلة، أو اثنتين (اهرون ليفران، جيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/١٢). امّا اسرائيل، التي ترفض التوقيع على معاهدة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية، أو السماح لأية هيئة دولية بمراقبة نشاطها النووي، فان التقديرات العالمية تشير الى امتلاكها عدداً من القنابل النووية يتراوح ما بين ٢٠ ـ ١٠٠ قنبلة، أو اكثر. وكانت اسرائيل وافقت، في العام ١٩٨٤، على اعادة شحنة من أجهزة التفجير Krytrons الى الولايات المتحدة الاميركية، بعد اكتشاف امرها، على الرغم من ادعائها، آنذاك، بأن تلك الاجهزة كانت لأغراض سلمية (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٣/٢٩). وتعتقد اسرائيل بأن الخيار النووي غائب في الطرف العربي؛ فالجيشان، المصري والسوري، لا يملكان اسلحة نووية؛ كما ان السعودية، التي حاولت، في بداية السبعينات، الحصول على سلاح نووي، عدلت عن تلك المحاولة نتيجة ضغوط اميركية. وبالتالي، فان العراق هو البلد العربي الوحيد، حالياً، الذي يحاول «اللعب خارج

القواعد» المعترف بها في المنطقة، والقائمة على أساس «مبدأ بيغن» القائل بعدم السماح لاية دولة عربية بتطوير سلاح نووي. وهنا، بالذات، تكمن اهمية المعلومات التي كُشفت، مؤخراً، عن مساعي العراق الى تطوير قدراته النووية، والتي من شأنها، لو قدّر لها النجاح، ان تخلق توازناً جديداً في المنطقة يحرم اسرائيل من تفوّقها العسكري المطلق (عمانوئيل روزن، **معاريف**، ٦/٤/١٩٩٠).

المدفع العملاق

الى جانب الجهود المتواصلة من اجل الحصول على اسلحة وذخائر غير تقليدية (جرثومية وكيميائية ونووية) تبذل الدول المعنيّة جهوداً مساوية من اجل تطوير وسائل حديثة بالغة الدقّة والسرعة والكفاءة، لايصال هذه القنابل الى اهدافها. وفي هذا المجال، تحتل الطائرات حاملة القذائف والصواريخ بعيدة المدى والمدفعية المتطوّرة أهمية خاصة. ومن هنا، أيضاً، يمكن فهم الحساسية الخاصة التي تبديها اسرائيل تجاه أية محاولة عربية لتحقيق تقدّم استراتيجي، أو تطوير امكاناتها الخاصة، وحرصها على احباط هذه المحاولات، كما ظهر، مؤخراً، في حادثة «المدفع العملاق».

بعد اسبوعين من مصادرة الكبسولات الالكترونية في مطار هيثرو البريطاني، أعلنت سلطات الجمارك في ميناء ميدلزبورو، بتاريخ ١١/٤/١٩٩٠، انها قامت بايقاف تصدير شحنة من الانابيب الفولاذية الضخمة (عددها ثمانية) الى العراق، بحجّة انها قد تستخدم لبناء مدفع عملاق. وصدرت الصحف الاسرائيلية، بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٠، حافلة بمختلف التفاصيل عن «المدفع العملاق» وعلاقة د. بول، الذي قتل قبل ثلاثة أسابيع في بروكسل، بتطوير ذلك المدفع لحساب العراق. ان دور جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد) لا حاجة الى تأكيده، سواء بالنسبة الى مقتل العالم الكندي الاصل، الاميركي الجنسية، أو الكشف، في الوقت المناسب، عن المعدّات الالكترونية والانابيب الفولاذية المتجهة الى العراق، أو تسريب المعلومات المناسبة لأجهزة الاعلام العالمية. والواضح ان عملية الكشف هذه، التي تمّت بتنسيق تام، ووثيق، مع المخابرات الاميركية، والبريطانية، كانت تهدف، ضمن امور أخرى، الى ردع الشركات الاجنبية عن مواصلة التعاون مع العراق في جهوده العسكرية والعلمية. ويتضح من المعلومات المتوفّرة لدى الصحف الاسرائيلية ان د. بول، المولود في اونتاريو ـ كندا قبل ٦٢ عاماً، هو احد أكبر الخبراء في العالم في مجال المدفعية، وتطويرها. وكان، في الستينات، عمل مع الجيش الاميركي في مشروع Harp 1, 2 لتطوير مدفع فضائي قادر على اطلاق قذيفة، وزنها بضعة مئات من الكيلوغرامات، الى مدار فضائي. وتمّت تجربة هذا المدفع فعلاً، وبنجاح، في قاعدة اميركية للتجارب في جزيرة باربادوس الكاريبية، وفي كندا. الّا ان اهتمام الجيش الاميركي، آنذاك، بتطوير الصواريخ بعيدة المدى، وعابرة القارات، ادّى الى اهمال هذا المشروع، وبالتالي الى توجيه جهود العالم الكندي باتجاه جنوب افريقيا، التي طوّر لحسابها مدفع جي ـ ٥، والذي بيع، لاحقاً، الى العراق. وعلى اثر حرب العام ١٩٧٣، وجّهت اسرائيل دعوة الى د. بول لالقاء سلسلة من المحاضرات لجمهور من العسكريين والمدنيين عن آخر ما توصّل اليه في مجال تطوير المدفعية. واستمر التعاون بينه وبين اسرائيل سنوات عدّة، تمكّنت الاخيرة، خلالها، من تطوير سلاح المدفعية لديها، وادخال تحسينات هامّة للغاية على مدى القذائف المدفعية التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي، وذلك باعتراف اللواء (احتياط) ابراهام بار ـ دافيد، ضابط المدفعية الرئيس سابقاً. الّا ان خشية الشركة الكندية ـ الاميركية لبحوث الفضاء (S.R.C.) التي كان يعمل معها د. بول من خسارة عقودها مع عدد من الدول العربية، كالسعودية ومصر، ادّى الى قطع العلاقة مع اسرائيل، واستمرارها، في المقابل، مع جنوب افريقيا. وهنا، أيضاً، واجه العالم الكندي بعض المتاعب، بسبب الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة الاميركية على التعامل مع دولة جنوب افريقيا العنصرية. وواجه د. بول حكماً بالسجن لمدة عام، نفّذ ستة شهور منها فعلياً. وبعد خروجه من السجن، انتقل الى بلجيكا ليواصل بحوثه العلمية، وجهوده في مجال تطوير سلاح المدفعية، وتسويق منتجات شركته الى مختلف انحاء العالم. وفي العام ١٩٨٨، أصدر د. بول، بالاشتراك مع صديقه القديم تشارلز مورفي، كتاباً ضمّنه خلاصة

دراساته وبحوثه في مجال تطوير المدفعية، ويظهر منها ان النموذج الذي صنعه في الستينات بدمج مدافع بحرية وتعديلها يعتمد، أصلاً، على نموذج الماني كان النازيون توصّلوا اليه لقصف العاصمة البريطانية، من على الاراضي الفرنسية، في أواخر الحرب العالمية الثانية. وفي تلك الاثناء، بدأت علاقة د. بول بصورة وثيقة مع بغداد، حيث تولّى الاشراف على مشروع «بابل» العراقي لبناء المدفع العملاق (معاريف، ٢٢/٤/١٩٩٠)، الذي يصل طوله الى حوالى ٤٠ متراً (أي بطول الاسطوانات الفولاذية المصادرة في بريطانيا)، ويبلغ قطره حوالى ٣٢ بوصة، أي ضعف قطر سبطانة المدفع الاصلي الذي تمّت تجربته في أواخر الستينات. ويبلغ مدى هذا المدفع حوالى ١٦٠٠ كيلومتر؛ كما انه قادر على اطلاق اقمار اصطناعية الى مدارات حول الارض. وكشفت مصادر أمنية اسرائيلية عن ان الصحافي الايراني الاصل، البريطاني الجنسية، بازوفت، كان جُنّد لجمع معلومات عن مدى علاقة د. بول مع العراقيين العام ١٩٨٨ (دافار، ١٥/٤/١٩٩٠). وذكر بعض المصادر ان المدفع العملاق يحتاج، في اثناء عملية اطلاق القذيفة التي يصل طولها الى متر، الى سلسلة من التفجيرات الصغيرة المتواصلة دقيقة التوقيت، الامر الذي يشير الى احتمال استخدام الصواعق التي ضبطت سابقاً في مطار هيثرو لهذه الغاية. كما ذكرت شركة ولتر سومرز البريطانية ان من المحتمل ان تكون باعت العراق، في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، اجهزة تدخل في تصميم المدفع العملاق. والمقصود هو اجهزة ارتداد هايدروليكية تساعد في امتصاص الضغط الهائل الناجم عن انطلاق القذيفة (جيروزاليم بوست، ١٨/٤/١٩٩٠). امّا الغرض الحقيقي للانابيب الفولاذية الضخمة التي حصل العراق على ٤٤ قطعة، من اصل ٥٢ قطعة، صنعتها شركة فورجماسترز البريطانية وصادرت الجمارك آخر شحنة منها، فقد تردّدت ثلاث نظريات حوله:

○ نظرية رجال الجمارك البريطانية، القائلة ان الانابيب مخصصة لبناء مدفع عملاق يبلغ طول سبطانته ٤٠ متراً، وقطره حوالى المتر. ويستطيع هذا المدفع اطلاق قذائف بعيدة المدى تحمل رؤوساً كيميائية، أو نووية، او اطلاق صواريخ الى مدارات حول الارض. وأشار بعض التقارير الى حصول العراق على نموذجين أوليين لهذا المدفع.

○ النظرية الثانية تقول ان الانابيب، بأكملها، مخصصة لبناء جهازين، يضمّ كل منهما ٢٦ انبوباً، وسينتج عن دمجهما معاً مدفع عملاق يبلغ طول سبطانته ١٥٦ متراً. وعلى الرغم من ان بعض خبراء القذائف الباليستيكية أشار الى امكان وجود مدفع بهذه المواصفات، الّا ان التقنية المطلوبة لانتاجه لا تتوفّر، على الاغلب، لدى العراق.

○ النظرية الثالثة التي كان يتمسّك بها رجال وزارة الصناعة والتجارة البريطانية تقول ان الانابيب مخصّصة، بالفعل، لأغراض صناعية نفطية. وقدّم رجال الجمارك بعض التعديل على هذه النظرية بقولهم ان الشحنات الاولى من الانابيب الفولاذية، ومجموعها ٤٤ انبوباً، كانت، بالفعل، لاغراض صناعية، واستهدف العراق استخدامها «كغطاء» للشحنة الاخيرة التي ضمّت انابيب المدفع العملاق، والتي صادرها رجال الجمارك البريطانية (يكير تسور، دافار، ٢٠/٤/١٩٩٠). مصادر رفيعة المستوى في الجهاز الامني الاسرائيلي القت شكوكاً حول ما اذا كان المقصود، بالفعل، مدفعاً عراقياً. وقال العميد (احتياط) عوديد طيرا، وهو ضابط مدفعية رئيس سابقاً، ان القذيفة التي تطلق من مدفع ذي سبطانة ضخمة الى هذا الحدّ تكون بحاجة الى توجيه. والمدفع الذي يطلق قذيفة باليستيكية الى مدى ١٦٠٠ كيلومتر لا يمكنه ان يصيب اهدافاً محدّدة، بل بفارق عشرات الكيلومترات. وهذا يعني، حسب قول العميد طيرا، انه يجب اضافة جهاز توجيه الى قذيفة من هذا النوع (وهو ما حاول العراق الحصول عليه بالفعل من شركة ولتر سومرز البريطانية) الى جانب شحنة دفع اضافية، لكي تصل الى ذلك المدى البعيد؛ وبالتالي، فان المقصود هو صاروخ. وأضاف العميد طيرا ان المدفع يعاني من نواقص عديدة مقارنة بمنصّة اطلاق الصواريخ. فهو أثقل وزناً، وأكثر عرضة للاصابة بقذائف الطرف الآخر، ودقّته أقل بكثير (دافار، ١٣/٤/١٩٩٠).

الصواريخ الباليستيكية

أعاد خطاب الرئيس صدام حسين، بتاريخ

٢/٤/١٩٩٠، تركيز الاضواء على جهود العراق الحثيثة في مجال التزوّد بالصواريخ بعيدة المدى، والقادرة على حمل رؤوس جرثومية وكيميائية ونووية، بالاضافة الى جهود دول عربية أخرى. فقد حصلت المملكة العربية السعودية، قبل سنتين، على حوالى ٦٠ صاروخاً صينياً من طراز «سي.اس.اس ـ ٢ ايست وند»، التي تصل الى مدى ثلاثة آلاف كيلومتر تقريباً، على الرغم من اعتبارها من جيل الصواريخ القديمة. وتحاول ليبيا الحصول على صواريخ برازيلية متوسطة المدى من طراز اس.اس ـ ٣٠٠، فيما لم تنجح سوريا، حتى الآن، في تحديث ترسانتها من الصواريخ السوفياتية من طراز سكود واس. اس ـ ٢١ (نيوزويك، ٩/٤/١٩٩٠). امّا العراق، فقد حقق انجازات بالغة الاهمية في مجال تطوير صواريخ متوسطة، وبعيدة، المدى، بحيث أصبح مخزون ما لديه من الصواريخ يضمّ الانواع التالية، كما أوردتها صحيفة «معاريف» (٢/٤/١٩٩٠)، التي أضافت ان اسرائيل تتابع تطوّر صناعة الصواريخ العراقية باهتمام شديد، وان الحكومة الاسرائيلية المصغّرة تتلقّى تقارير اسبوعية عن هذا الموضوع: «سكود ـ ٢»، ومداه ٣٠٠ كيلومتر، وهو سوفياتي الصنع؛ «الحسين»، ومداه ٦٥٠ كيلومتراً، وهو تطوير عراقي لصاروخ سكود ـ ١ السوفياتي؛ «بدر ٢٠٠٠»، ومداه ٧٠٠ ـ ٨٠٠ كيلومتر؛ ويعرف، أيضاً، باسم كوندور ـ ٢، وهو انتاج ارجنتيني ـ مصري ـ عراقي مشترك، تابع العراق تطويره بمعونة ألمانية اتحادية بعد انسحاب الارجنتين ومصر لضغوط مالية؛ «العباس»، ومداه ٩٠٠ كيلومتر، وهو تطوير عراقي لصاروخ سكود ـ ٢ السوفياتي؛ «البرق»، ومداه مئة كيلومتر، وهو النموذج الاصلي لصاروخ ارض ـ جو سام ـ ٢؛ «العابد»، ومداه ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ كيلومتر، ويطلق على ثلاث مراحل، وما زال قيد التجربة؛ «تموز ـ ١»، ومداه حوالى ١٨٥٠ كيلومتراً، وما زال قيد التجربة، ايضاً.

وكان العراق اعلن، في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، عن قيامه بتجربة اطلاق صاروخ فضائي، فيما رأى الخبراء ان العراق يستكمل الاعداد لارسال أول قمر اتصالات («عابد ـ ٢») يعمل على ثلاثة مراحل، ويمكنه ان يبقى في الفضاء لأكثر من شهرين (يديعوت احرونوت، ١٧/٤/١٩٩٠). أمّا العثور على موقع لاختبار صواريخه بعيدة المدى، فيبدو ان العراق يحاول الحصول على موافقة موريتانيا الواقعة على ساحل المحيط الاطلسي لاجراء التجارب على أرضها التي تقارب مساحتها مليون كيلومتر مربع، وتكثر فيها الصحارى الشاسعة.

الرد الاسرائيلي

الردّ الاسرائيلي على خطاب الرئيس العراقي وتهديداته ضد اسرائيل، وما رافق ذلك من حملة اعلامية مركّزة للكشف عن جهود العراق في مجال الاسلحة غير التقليدية، تلخّص في ثلاثة محاور: عملياً، باطلاق القمر الاصطناعي «افق ـ ٢»؛ واستراتيجياً، على صعيد التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي في برنامج «حرب النجوم»؛ ولفظياً، من خلال تصريحات كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين.

١ ـ القمر الاصطناعي «افق ـ ٢»: (انظر تقريراً خاصاً عنه في هذا العدد، ص ١٠٤ ـ ١٠٧).

٢ ـ صاروخ «حيتس» (السهم) وبرنامج «حرب النجوم»: استغلت اسرائيل تصريحات الرئيس العراقي للتركيز على دورها الفعّال والحسّاس ضمن برنامج «حرب النجوم» الاميركي؛ ذلك الدور الذي يهتم، اساساً، بتطوير الصاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ. وفي مقالة تفصيلية نشرتها صحيفة «جيروزاليم بوست»، بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٠، تحدث مدير برنامج السياسة الاميركية الخارجية والدفاعية في مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، د. دور غولد، عن دور اسرائيل في برنامج «حرب النجوم» الذي انضمت اليه في العام ١٩٨٥، الى جانب ١٧ دولة أخرى حليفة للولايات المتحدة الاميركية. وعلى الرغم من ان احداً لم يهتم، في البداية، بالنشاط الاسرائيلي ضمن مشروع صاروخ «السهم»، خاصة بعد التوقيع، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، على معاهدة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية متوسطة المدى، الّا ان تطوّر الاحداث في الشرق الاوسط سلّط الاضواء على ذلك المشروع، وأهميته. ففي شباط (فبراير) ١٩٨٨، استخدم العراق صواريخه من طراز «الحسين»

ضد المدن الايرانية؛ وحصلت السعودية، في الشهر التالي، على صواريخ سي.اس.اس ـ ٢ الصينية بعيدة المدى (٢٥٠٠ كيلومتر). وعلى الاثر، قفزت حصة اسرائيل من مجموع نفقات برنامج «حرب النجوم» على الشركاء الآخرين الى ٥٠ بالمئة، في حين لا يتجاوز نصيب كل من المانيا الاتحادية وبريطانيا نسبة ٢٠ بالمئة. وتتولى الولايات المتحدة الاميركية، حالياً، تغطية نسبة ٨٠ بالمئة من تكاليف برنامج صاروخ «حيتس» البالغة ١٥٨ مليون دولار. الّا ان الضغوط المالية التي تواجهها الادارة الاميركية الحالية، واتجاهها نحو خفض النفقات العسكرية بشكل خاص، وضع برنامج الصاروخ الاسرائيلي في وضع دقيق للغاية، خاصة وان بعض المسؤولين العسكريين في وزارة الدفاع الاميركية يعتبرون الصاروخ جزءاً من شبكة دفاع اقليمي، لم تعد الولايات المتحدة الاميركية في حاجة اليه ضمن اجواء الانفراج الدولية (رؤوبين فدهتسور، هآرتس، ١١/٤/١٩٩٠). وبالتالي، اعتبرت اسرائيل ان مصير الصاروخ «حيتس» واستمرار تمويله من جانب الولايات المتحدة الاميركية، يكاد يتوقف على اقتناع وزارة الدفاع الاميركية بأن انتشار الصواريخ والاسلحة غير التقليدية في الشرق الاوسط يشكّل تهديداً مباشراً للمصالح الاميركية في المنطقة (النفط وحماية الاسطول الاميركي في البحر الابيض المتوسط والخليج)؛ وبالتالي، فان مواصلة مشروع «حيتس»، ونجاحه، هما احد الضمانات الاكيدة لمواجهة هذا الخطر المباشر. ومن هنا يتضح حرص اسرائيل على تسليط الاضواء، بكثافة، على تهديدات الرئيس العراقي، وبرامج التسلّح المتعدّدة التي يتابعها، والتأكيد ان الخطر من وراء هذه التهديدات لا ينحصر في اسرائيل وحدها، بل ويمتد ليشمل دولاً اخرى في المنطقة ذات ارتباطات اميركية مباشرة، كتركيا وايران والباكستان وغيرها. وتتوقع مصادر أمنية اسرائيلية ان تتمّ اقامة شبكة من صواريخ «حيتس» في مواقعها المحدّدة داخل اسرائيل خلال ٤ ـ ٦ سنوات (يديعوت احرونوت، ٨/٤/١٩٩٠).

ويبدو ان التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي في برنامج «حرب النجوم» لا يتوقف، فقط، على تطوير الصاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ. فقد تحدث مدير برنامج «حرب النجوم»، الجنرال جورج مونيهان، في محاضرة القاها في واشنطن، في اثناء اجتماع بشأن التعاون بين الصناعات العسكرية الاميركية والاسرائيلية، عن مدفع تعمل اسرائيل على تطويره بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية. ويقوم علماء في مركز البحوث النووية في ناحال سوريك بتطوير هذا المدفع الذي تبلغ سرعة انطلاقه أربعة أضعاف ما هو معروف في العالم الآن. وكانت بداية تطوير هذا المدفع، الذي يطلق عليه اسم Hyper Velocity قبل حوالى ثماني سنوات. ويعمل هذا المدفع على اساس تفاعل كهربائي ـ حراري يمكن بواسطته توليد غاز مؤين (يحتوي على أيونات) تحت ضغط عالٍ وحرارة مرتفعة. ويتمّ بث هذا الغاز في سبطانة المدفع خلف القذيفة، بحيث يعطيها ذلك تسارعاً عالياً. وفي حال نجاح هذه التجارب يصبح بالامكان استخدام مدفع تقليدي لاطلاق قنابل عادية بسرعة تقارب ستة كيلومترات في الثانية، أي أربعة أضعاف سرعة القذائف في المدافع التقليدية حالياً (هآرتس، ١٥/٤/١٩٩٠).

٣ ـ تصريحات المسؤولين الاسرائيليين: على الرغم من الخطر الواضح في تهديدات الرئيس العراقي، وفي المعلومات التي تناقلتها وسائل الاعلام العالمية عن برامج التسلّح للجيش العراقي وغيره من الجيوش العربية، الّا ان تصريحات المسؤولين الاسرائيليين حرصت على انكار عامل المفاجأة، والتشديد على ضرورة ضبط النفس، وعدم التهويل، أو التخفيف، من حجم الخطر الذي يواجه اسرائيل. قال رئيس الحكومة، اسحق شامير، ان اسرائيل تعرف كيف تدافع عن نفسها في مواجهة ما اسماه «العدوانية» العراقية، كما فعلت في الماضي وأفشلت جميع المبادرات المعادية ضدها. وأضاف شامير ان تصريحات الرئيس العراقي تكشف، مجدداً، الحقيقة الاساسية في جوهر الوضع في الشرق الاوسط، وهي العداء المتطرف ضد اسرائيل والرغبة في تدميرها. وذكر انه في حين تسود في العالم رياح السلام، ويتحدث الجميع عن التعاون، تُسمع في الشرق الاوسط التهديدات الاكثر خطورة. وصدر عن وزير الخارجية، موشي ارنس، تصريحاً مشابهاً. وانضمّ اليهما الناطق بلسان وزارة الخارجية، الذي أضاف انه من المناسب ان يقوم «العالم المتحضر» بالعمل لضمان «عدم اعطاء الرئيس العراقي فرصة

لتنفيذ تهديداته» (هآرتس، ٢/٤/١٩٩٠).

وأعرب شامير، في لقاء مع اعضاء وفد برلماني من سويسرا، عن اعتقاده بأن الرد الدولي على كلمات الرئيس صدام تجاه اسرائيل لم يكن كافياً. وأضاف ان العالم تصرّف «بصورة سلبية» عندما استخدم العراقيون سلاحاً كيميائياً في حربهم ضد ايران. واعتبر شامير ان ذلك الصمت هو الذي سمح لرئيس العراق بالتهديد باستخدام سلاح كيميائي ضد اسرائيل. وأضاف مؤكداً ان اسرائيل ليست مذعورة من تلك التهديدات، وانها أثبتت، في الماضي، قدرتها على «الدفاع عن نفسها»، وانها تملك الوسائل لتحقيق ذلك (المصدر نفسه، ٤/٤/١٩٩٠).
وأجرت صحيفة «معاريف» (١٣/٤/١٩٩٠) مقابلة خاصة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، تحدث فيها عن أوضاع الحكومة، وتطرّق الى التهديدات العراقية، مؤكداً «ان هناك مبرراً للقلق تجاه كل ما يصلنا عن العراق، حيث اننا نعرف الشخص الذي يطلق تلك الاصوات ويُدير، بصورة مطلقة، شؤون تلك الدولة؛ كما اننا نعرف، أيضاً، طاقات العراق». ورداً على سؤال بشأن الاسلحة غير التقليدية الموجودة في حوزة العراق، قال شامير، بأسلوب المتمرس بالنشاطات السرية الاستخباراتية: «انه تهديد خطر». وأضاف، ان اسرائيل تعمل باتجاه ان تكون على استعداد للتصدي أمنياً لهذا التهديد؛ كما تبذل جهوداً سياسية بهدف ان تقوم المجموعة الدولية، بأكملها، بحثّ العراق على التوقف عن السير في هذا الاتجاه، مشيراً بذلك الى اجتماعات وزير الخارجية، موشي ارنس، مع السفيرين، الاميركي والسوفياتي، لهذه الغاية.

من جهته، اعتقد وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، بأن تشديد الرئيس العراقي على ان تهديداته تصبح واردة فقط في حال قيام اسرائيل بمهاجمة العراق، يشير الى ادراكه أن العراق لا يملك سلاحاً نووياً، ولكنه حذّر من مجرد الاعتماد على هذه الحقيقة، حيث ان العراق «يملك سلاحاً شديد الفعالية» (هآرتس، ٣/٤/١٩٩٠). امّا زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، فنصح الزعيم العراقي «بالبحث عن وسائل أخرى غير عسكرية» للتعامل مع اسرائيل (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٤/٤/١٩٩٠).

وانتهجت المصادر الامنية الاسرائيلية، ايضاً، خطاً مماثلاً من حيث التشديد على عامل الردع الاسرائيلي، وعدم المفاجأة، والاستعداد التامّ على صعيد الدفاع المدني. ففي مقابلة خاصة مع صحيفة «يديعوت احرونوت» (٦/٤/١٩٩٠)، تحدث رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، باسهاب، عن التهديد العراقي، فقال: «أفضل عدم المغالاة في اهمية هذا الخطاب. فهو يتضمّن تعبيراً عن المخاوف ممّا قد نقوم به، ومحاولة ردعنا عن القيام بذلك، اكثر ممّا تضمّن تهديداً مباشراً لنا». وأضاف شومرون، ان ما يثير اهتمام اسرائيل، حالياً، هو قيام العراق ببناء قدرات ذاتية استراتيجية حقيقية ترتكز على اسلحة كيميائية، وصواريخ ارض - ارض بعيدة المدى، وطائرات هجومية حديثة، بالاضافة الى سعيها الى الحصول على أسلحة جرثومية ايضاً. ورأى شومرون ان العراق، الذي يرغب في احتلال مكانة قيادية في العالم العربي، يسعى الى تحقيق ذلك من خلال تقليص حرية العمل العسكرية لدول أخرى في المنطقة كايران وسوريا وتركيا، الى جانب اسرائيل، مقابل التمتّع بحرية العمل في الاردن مثلاً (تحريك الصواريخ العراقية الى نقطة H-2 المحاذية للحدود مع الاردن)، وفي لبنان أيضاً. وأضاف شومرون ان التعاون الاردني - العراقي، في المرحلة الحالية، جاء نتيجة شعور الاردن بالحاجة الى مظلة عسكرية عراقية على اثر النداءات التي تردّدت داخل اسرائيل مؤخراً، مطالبة باعتبار الاردن الوطن البديل للفلسطينيين. امّا عن الرد الاسرائيلي على هذه التهديدات، فاكتفى رئيس الاركان الاسرائيلية بالاشارة الى حصول اسرائيل على شبكات متطوّرة للغاية للانذار المبكر، بالاضافة الى قدرتها على توجيه ضربة هجومية بالغة الدقة، وتوفير قدرة رادعة (على المستوى الاستراتيجي) واستعداد كامل للدفاع المدني لحماية الجبهة الداخلية.

وضمن الاطار ذاته، تحدث نائب رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، في اثناء تقديمه خطة العمل السنوية الجديدة للجيش الاسرائيلي، والتي تضمّنت تخفيض أيام خدمة الاحتياط بنسبة سبعة بالمئة. قال براك: «ان [الرئيس] صدام حسين هو اليوم زعيم محنّك، وعاقل، ويدرك حدود القوة

اكثر من أي وقت مضى... وحسب تقديرنا، فانه سيفكّر مرتين، وأكثر، قبل ان يقرّر استخدام سلاح كيميائي ضد اسرائيل، وذلك لأسباب يعرفها جيداً أكثر من معرفة مواطني اسرائيل أنفسهم» (معاريف، ١٩٩٠/٤/٨).

وتناول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً الرئيس الحالي لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، اللواء (احتياط) اهرون ياريف، الموضوع عينه، فقال: «ان من الضروري عدم النظر اطلاقاً الى تهديدات [الرئيس] صدام حسين على انها فارغة المضمون». واعتبر ياريف ان توقيت التهديدات العراقية يرتبط بما أعلنته السلطات البريطانية عن مصادرة شحنات ومعدّات الكترونية وعسكرية للعراق، وحاجته «الى استعراض العضلات»، خاصة بعد انقضاء عامين على وقف الحرب مع ايران دون التوصل الى اتفاق نهائي في هذا المجال. وأضاف ياريف: «انني اعتقد بأن اسرائيل ليست المشكلة الرئيسة لصدّام، انه يستخدمها ذريعة. ومع ذلك، فاننا لا نستطيع ابداً تجاهل حقيقة ان قدرات العراق تثير القلق بالتأكيد؛ ذلك انه يملك رؤوساً كيميائية، بالاضافة الى صواريخ بعيدة المدى من انتاج عراقي، ودون الاعتماد على أية جهة خارجية» (هآرتس، ١٩٩٠/٤/٤).

كما حذّر رئيس سابق آخر لشعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، هو اللواء (احتياط) عضو الكنيست يهوشواع ساغي، من الاستهانة «بالتحذيرات الاستراتيجية التي تصلنا عبر موجات الاثير. فهذا ما فعله [الرئيس انور] السادات عندما تحدث عن سنة الحسم قبل حرب [يوم] الغفران». وأضاف، ان الرئيس العراقي «له حساب مفتوح مع اسرائيل، التي قصفت المفاعل الذري العراقي، ودمّرته، في العام ١٩٨١ (المصدر نفسه).

ودعا البروفيسور يحزقيئيل درور، من الجامعة العبرية، اسرائيل الى المبادرة الى منع أية دولة عربية من تطوير سلاح نووي، سواء أكانت تلك المبادرة بعمل اسرائيلي مباشر أم من طريق الدول العظمى (معاريف، ١٩٩٠/٤/٤).

وتناول نائب رئيس مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، البروفيسور يوسف ألبير، موضوع انتشار الاسلحة غير التقليدية في منطقة الشرق الاوسط، وذلك في مقابلة هامّة مع صحيفة «هآرتس» (١٩٩٠/٤/١)، فأكد ان جميع المعلومات التي تناولتها الصحف، مؤخراً، في هذا المجال، ليس فيها أي جديد بالنسبة الى اسرائيل. وأضاف، ان المعلومات الخاصة بالعراق «يجب ان تثير قلق سوريا وايران ودول الخليج، وليس اسرائيل وحدها». ورد على الاخبار التي ذكرت ان العراق أقام منصّات اطلاق صواريخ على حدوده مع الاردن، قائلاً: «لا شك في أن العراقيين يخشون من محاولة اسرائيلية أخرى لاستخدام القوة لمنع بلدهم من تطوير تقنية نووية. ولكن من الجائز ان ذلك الاجراء جاء، أيضاً، على خلفية مخاوف الملك حسين من نوايا اسرائيلية لتنفيذ مخطط ’ الاردن هو فلسطين‘ ... واحتمال آخر، هو ان [الرئيس] صدام حسين... يحاول ان يرسل الينا اشارة بأن العراق عاد، مجدداً، ليكون لاعباً رئيساً في الصراع الاسرائيلي ـ العربي». واستبعد ألبير ان يؤدي قصف المفاعل النووي العراقي، مجدداً، الى حل المشكلة. وطالب بضرورة مراقبة الاسلحة وضبطها على المستوى الاقليمي، وذلك «بأن تبادر الدول العظمى الى وضع ترتيبات لمنع انتشار اسلحة غير تقليدية في الشرق الاوسط. كما يتوجب على اسرائيل تأييد تلك الخطوة... ولكن مرحلة كهذه تستوجب حواراً بين الدول ذات العلاقة؛ وهذا لا يمكن تحقيقه الّا اذا عملنا على حل المشكلة الفلسطينية. ان استمرار الجمود في المسار السياسي، من شأنه، بالتأكيد، ان يؤدي الى وضع يفلت فيه سباق التسلّح في الشرق الاوسط من أية سيطرة».

بالمعنى عينه، تقريباً، تحدث البروفيسور ادوارد لوتواك، من معهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، والمقرّب من أوساط وزارة الدفاع الاميركية، الذي ألمح الى امكانية ان تتأثر علاقات العراق التجارية مع الولايات المتحدة الاميركية نتيجة التهديدات الاخيرة. ويصل حجم الواردات العراقية من المنتوجات الزراعية، والصناعية، الاميركية حوالى مليار دولار سنوياً (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٤/٦).

التهديدات العراقية وخطر انتشار الاسلحة

غير التقليدية في الشرق الاوسط كانت، أيضاً، موضوع عدد لا بأس به من التعليقات الصحافية الاسرائيلية، التي اسهبت في تناول أوضاع العراق عموماً. الاّ ان المحور الرئيس لهذه التعليقات تناوله دان افيدان (دافار، ٢/٤/١٩٩٠)، الذي قال ان تصريحات الرئيس العراقي «تخلق وضعاً جديداً في ميزان القوى بين اسرائيل والعراق. ذلك ان قدرة حاكم العراق على ارسال صواريخ تحمل رؤوساً كيميائية باتجاه اهداف في وسط اسرائيل، تحيِّد، الى حد بعيد، حرية العمل العسكري التي كانت تملكها اسرائيل سابقاً تجاه العراق، كما اتضح ذلك في العام ١٩٨١... وسوف يضطر المسؤولون في اسرائيل الى النظر، بحذر شديد، تجاه أي عمل عسكري يبادرون اليه ضد اهداف عراقية. ويمكن، بالتالي، القول انه نشأ، ظاهرياً على الاقل، ما يشبه توازن تهديد بين اسرائيل والعراق، بحيث لا يستطيع اي طرف منهما مهاجمة الطرف الآخر دون المخاطرة برد محتمل من جانبه».

وتبنّى المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» (٩/٤/١٩٩٠)، زئيف شيف، هذا الاتجاه ايضاً، محذّراً، في الوقت عينه، من احتمال تدهور خطر باتجاه تصعيد عسكري تدفع اليه أنظمة، او تنظيمات محلية أخرى، غير العراق. واعتبر شيف في مقالة أخرى (هآرتس، ٤/٤/١٩٩٠)، ان العراق سيشكل، في المستقبل، مشكلة دائمة على جدول أعمال الامن القومي الاسرائيلي، وذلك بسبب سباق التسلّح بالصواريخ، وانتاج اسلحة كيميائية، والسعي الى انتاج اسلحة ذرية من جانب العراق. ومع هذا، فان السبيل الوحيد الى ايقاف هذا المسار النووي المحتّم في الشرق الاوسط – حسب رأي شيف (هآرتس، ٦/٤/١٩٩٠) – لا يكمن في أي عمل عسكري، بل بمواصلة مسار السلام، حيث ان اتفاقاً معترفاً به بين اسرائيل والفلسطينيين هو فقط القادر على تحييد المخاطر غير التقليدية التي تلوح في افق الشرق الاوسط. وانضمّ شيف، في مقالة لاحقة (هآرتس، ٢٠/٤/١٩٩٠)، الى المطالبين بضرورة ان تنهج اسرائيل سبيل الردع، والانذار المبكر، وتعزيز الدفاع المدني على الجبهة الداخلية، بدلاً من السعي الى تحقيق نصر نووي سيكون ثمنه مكلفاً للغاية بالنسبة الى الجميع. وفي هذا المجال، يمكن اعتبار نشاط الاستخبارات الاسرائيلية، مؤخراً، من ضمن وسائل الردع الناجحة بالنسبة الى اسرائيل.

توازن التهديد بين العراق واسرائيل، دفع، أيضاً، أفنير كوهين (دافار، ٦/٤/١٩٩٠)، الى المطالبة «بالتفكير بجدية، وبأسلوب خلّاق، في كيفية التوصل الى أطر جديدة لمراقبة الاسلحة غير التقليدية تناسب الاوضاع في منطقتنا، حتى في حالة غياب سلام شامل. لقد حان الوقت للتحدث مع دول المنطقة، بما في ذلك العراق، مباشرة أو من خلال طرف ثالث، بشأن المخاطر الجسيمة الكامنة في نشوء ميزان تهديد نووي في المنطقة، من جهة، والسبل الايجابية لتقليص تلك المخاطر، من جهة أخرى». وأضاف كوهين، في مقالة لاحقة (دافار، ٢٠/٤/١٩٩٠): «ان الحكومة [الاسرائيلية] القادرة على التصدي لمشكلة التسلّح النووي هي فقط الحكومة التي تسعى، بجدية، الى السلام مع الفلسطينيين. ولا يمكن معالجة تلك المشكلة [النووية] المعقدة، الاّ في مناخ من الحوار مع الفلسطينيين يؤدي الى التقليل من امكانات نشوب الحرب».

من جانبه، دعا عوزي بنزيمان (هآرتس، ٦/٤/١٩٩٠)، ايضاً، الى تنسيق دولي لنزع فتيل التصعيد الذرّي في المنطقة، حتى لا تفاجأ اسرائيل بانتفاضة نووية في المستقبل، كما فوجئت بانتفاضة المناطق المحتلة، بسبب تجاهلها مشاعر المرارة والاحباط لدى الفلسطينيين.

وفي المقابل، رأى امنون ابراموفيتش (معاريف، ٦/٤/١٩٩٠)، ان التصريح العراقي المشروط بأن العراق لن يستخدم اسلحته الاّ اذا هاجمته اسرائيل، أطلق زفرة ارتياح في مكتب رئيس الحكومة؛ ذلك انه جاء دليلاً على هموم العراق الذاتية، وبالتالي، أتاح للمسؤولين في اسرائيل الاستمرار في رفض مقترحات بيكر، وعدم الذهاب الى مصر، او البدء بمفاوضات مع الفلسطينيين.

وتناول رؤوبين فدهتسور البعد الدولي لسباق التسلّح في الشرق الاوسط، الذي يجب ان تلعب اسرائيل فيه دوراً هاماً من حيث حفظ التوازن في المنطقة، وذلك في ضوء تضاؤل فرص المجابهة

بين الدولتين الاعظم (هآرتس، ١٩٩٠/٤/٣). واعتبر في ذلك مبرراً كافياً للحفاظ على التفوّق الاسرائيلي في المجال النووي، وفي تجهيزات الانذار المبكر.

اخيراً، وعلى هامش الضجّة الاعلامية الصاخبة التي رافقت التهديدات العراقية بشأن الاسلحة غير التقليدية والرد الاسرائيلي عليها، يمكن تسجيل النقاط التالية:

○ على الرغم من القلق الظاهر في الردود الاسرائيلية على التهديدات العراقية، الّا ان اسرائيل لم تجد في تلك التهديدات، على ما يبدو، خطراً كافياً يدفعها الى الاسراع بانهاء الازمة الحكومية القائمة، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو تغيير خطة الجيش الاسرائيلي السنوية المتضمّنة تخفيض خدمة الاحتياط.

○ ان الحملة المنسّقة، والمتناغمة، التي كشفت عن مستوى التسلّح العراقي تشير الى التعاون الوثيق والكامل بين أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية والبريطانية والاميركية؛ كما انها تشكل جزءاً من سياسة الردع الاسرائيلية، بالاضافة الى انها توجه تحذيراً علنياً الى الشركات والعلماء الاجانب من التعامل مع الدول العربية في مجالات التسلّح.

○ استغلت اسرائيل الضجة الاعلامية التي رافقت التهديدات العراقية للكشف عن القدرات العسكرية العراقية الحالية، والتي ما زالت قيد التطوير، وسرّبت، في الوقت عينه، بعض المعلومات عمّا في حوزتها من اسلحة متطوّرة متنوعة.

○ اتاحت الضجة الاعلامية عينها تحويل الرأي العام العالمي، الى حدّ بعيد، عن قرار الكونغرس الاميركي المتضمّن الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل؛ وعن تكثيف حملة الاستيطان الصهيوني في المناطق المحتلة، وتصعيد القمع الاسرائيلي ضد الجماهير الفلسطينية.

○ استخدمت اسرائيل التهديدات العراقية للرد على المطالبين، داخل الادارة الاميركية، بضرورة تخفيض النفقات العسكرية، وبالتالي تعزيز التعاون الاستراتيجي فيما بين أسرائيل والولايات المتحدة الاميركية.

○ حرصت الحركة الصهيونية، ولاحقاً اسرائيل، على اظهار الصراع في المنطقة بأنه صراع مع العرب، من خلال تجاهل الوجود الفلسطيني. وقد أعادت مختلف التصريحات الاسرائيلية الاخيرة، وخاصة رد رئيس الحكومة، شامير، التركيز على هذا الجانب، باعتباره جوهر الصراع في المنطقة.

○ ان تعزيز القدرات العربية وتطويرها، في مختلف المجالات، العسكرية والاقتصادية والعلمية والصناعية، يجب ان تشكّل دعماً قوياً وسنداً دائماً لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المتواصلة، في سبيل ان يبقى الصوت الفلسطيني عالياً ومستقلاً وممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، من اجل تحقيق أهدافه العادلة.

مها بسطامي

أيار (مايو) ١٩٩٠